



"The Transitional Justice Experience in South Africa: A Study of Privacy, Contexts and Prospects"

Dr. Sharifa Kalaa*

University of Algeria 3 - The College of Political Science and International Relations /Algeria

Article info.

Article history:

- Received 15 Oct. 2019
- Accepted 3 Nov. 2019
- Available online 22 Dec. 2019

Keywords:

- Transitional Justice
- Privacy
- Contexts
- Prospects
- South Africa
- International Studies

Abstract: In this study we seek to examine the subject of the transitional justice experience in South Africa and its specificity, by focusing on the main problem centered on the effectiveness and impact of the transitional justice experience in South Africa in order to bring about reform and arrangements in the constitutional, cultural and economic institutions to achieve political reform and the establishment of transitional justice? To answer this, the democratic transition has been illustrated by the model of the country's transformation, the extent to which the Truth and Reconciliation Committees influence political processes, the extent to which national reconciliation, conflict resolution between the white minority and the rest of South Africa's indigenous population, the adoption of political reform, The field of political reforms, institutional and constitutional arrangements for the achievement of democratic transition in South Africa, as well as what the requirements of establishing the transitional justice system are necessary in South Africa, and despite some setbacks and impurities that accompanied this experience, For us, we propose the idea of drawing lessons learned from this unique Arab experience.

* **Corresponding Author:** Sharifa Kalaa, **E-Mail:** , **Tel:** , **Affiliation:** Algeria / University of Algeria 3 - The College of Political Science and International Relations

تجربة العدالة الإنتقالية في جنوب إفريقيا: دراسة في الخصوصية والسياقات والمآلات

د. شريفة كلاع

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3/ الجزائر

معلومات البحث :

الخلاصة : تسعى في هذه الدراسة البحث في موضوع تجربة العدالة الإنتقالية في دولة جنوب إفريقيا وخصوصيتها، من خلال التركيز على الإشكالية الرئيسية المتمحورة حول مدى فاعلية وتأثير تجربة العدالة الإنتقالية في جنوب إفريقيا من أجل إحداث إصلاح وترتيبات في المؤسسات الدستورية والثقافية والاقتصادية لتحقيق الإصلاح السياسي وإقامة العدالة الإنتقالية؟ وللإجابة عن ذلك تم توضيح كيفية حدوث الإنتقال الديمقراطي عن طريق نموذج التحول الإحلافي في هذه الدولة، ومدى تأثير لجان الحقيقة والمصالحة في المسارات السياسية فيها، وكذا مدى تحقيق المصالحة الوطنية وحل النزاعات بين الأقلية البيضاء وبقية سكان جنوب إفريقيا الأصليين، وإقرار الإصلاح السياسي، والوقوف على مجال الإصلاحات السياسية والترتيبات المؤسساتية والدستورية من أجل إنجاز الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا، وكذا تبين ماهية متطلبات إقامة نظام العدالة الإنتقالية اللازمة في جنوب إفريقيا، ورغم بعض الانتكاسات والشوائب التي صاحبت هذه التجربة، يجعلنا طرح فكرة استخلاص الدروس المستفادة عربيا من هذه التجربة الفريدة من نوعها.

تواريخ البحث:

- الاستلام : 15/ تشرين الاول / 2019
- القبول : 3/ تشرين الثاني / 2019
- النشر المباشر : 22/ كانون الاول / 2019

الكلمات المفتاحية :

- العدالة الانتقالية
- الخصوصية
- السياقات
- المآلات
- جنوب إفريقيا
- الدراسات الدولية

المقدمة :

تتميز العدالة الانتقالية بتمحورها حول الحلول والمقاربات السياسية، وغالبا ما يتم تعثرها حسب الأحداث والمآلات في أوضاع كل بلد، وتعتبر تجربة دولة جنوب إفريقيا من أعقد حالات العدالة الانتقالية رغم أنها قد سبقت ذلك بعملية الانتقال السياسي عن طريق التفاوض أو ما يطلق عليه في أدبيات العلوم السياسية بالإحلال التحولي، يعتبر نموذج الإحلال التحولي في التحول الديمقراطي ناتجا ومحصلة عن تصرفات كل من الحكومة والمعارضة، حيث يكون التوازن بين المتشددین والإصلاحيين داخل الحكومة قائما بحيث توافق الحكومة على التفاوض، إذ أن العملية السياسية التي تؤدي إلى الإحلال التحولي غالبا ما كانت تتأرجح بين الاضطرابات والاحتجاجات والمظاهرات من ناحية وبين الاعتقالات وفرض الأحكام العرفية والحصار من ناحية أخرى، ففي سنة 1989 و 1990 بدأت جنوب إفريقيا عملية الإحلال التحولي بعد ثلاثين سنة من الصراع المسلح الذي قاده حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ضد نظام التمييز العنصري الأبارتايد، حيث دخلت البلاد في مرحلة انتقال ديمقراطي سنة 1990 كانت كنتيجة تفاوض بين زعيم الأقلية البيضاء

"دو كليرك" وحزب المؤتمر الوطني المعارض، مما أدى إلى إطلاق سراح زعيم الحزب "نلسون منديلا"، وقد أعد "دو كليرك" و"مانديلا" مخططا انتقاليا، حيث جعل ذلك المجتمع الدولي يرفع العقوبات الدولية عن جنوب إفريقيا، كما أدى إلى تبني دستور انتقالي سنة 1993 وتنظيم انتخابات متعددة الأعراق سنة 1994 فاز بها المؤتمر الوطني الإفريقي، والتي انتُخب فيها "مانديلا" رئيسا لجنوب إفريقيا.

وخلال سنة 1993 كانت قضية العفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة خلال الفترة الماضية من أهم نقاط المفاوضات حول الانتقال الديمقراطي، وقد توصل الطرفان إلى تسوية ترى أن العفو يمكن أن يتم بالنسبة للأعمال الإجرامية التي تمت بهدف سياسي وكان لها علاقة بنزاعات الماضي، وبعد نقاش واسع من المجتمع المدني ومؤتمرين دوليين حول سياسات العدالة الانتقالية، صادق برلمان جنوب إفريقيا منتصف سنة 1995 على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة الذي أسس للجنة الحقيقة والمصالحة، وعليه فإن غالبية تجارب العدالة الانتقالية قد شهدت تأسيس "لجان الحقيقة والمصالحة" تحت ضغط القوى الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية التي تدعم ضحايا الانتهاكات وذويعهم الذين تحولوا بدورهم إلى قوى ضغط في المجتمع سواء داخل منظمات حقوق الإنسان أو بجانبها، وقد جاءت اللجان غالبا في مرحلة من التطور السياسي إما إثر ضعف أو قرب سقوط أو انهيار نظام سابق كالأنظمة العسكرية والدكتاتورية في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا وحتى في أوروبا، أو في مرحلة انتقال ديمقراطي أو سياسي كحالة جنوب إفريقيا.

الإشكالية المطروحة: تكمن الإشكالية الرئيسية للبحث في ما يلي: ما مدى فاعلية وتأثير تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا من أجل إحداث إصلاح وترتيبات في المؤسسات الدستورية والثقافية والاقتصادية لتحقيق الإصلاح السياسي وإقامة العدالة الانتقالية؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف أحدثت وساهمت جدلية نموذج الإحلال التحولي في جنوب إفريقيا من أجل تحقيق الإصلاح السياسي فيها؟

2. كيف كانت تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة وكيف أثرت في المسارات السياسية بجنوب إفريقيا؟

3. ما هو مجال الإصلاحات السياسية والترتيبات المؤسساتية والدستورية من أجل إنجاز الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا؟

4. فيما تكمن متطلبات إقامة نظام العدالة الانتقالية اللازمة في جنوب إفريقيا؟ وكيف يمكن الاستفادة منها؟

فرضية الدراسة:

* كان لعمل وإنجازات لجان الحقيقة والمصالحة دور كبير في إنجاح تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا، نتيجة لدور الوسطاء المحليين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني المحلي والإقليمي في الدفع نحو إقامة نظام العدالة الانتقالية رغم بعض الانتكاسات والشوائب التي صاحبته.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه المشاركة البحثية في التركيز على تجربة جنوب إفريقيا وخصوصيتها؛ كونها أحد تجارب العدالة الانتقالية في إفريقيا، من خلال استعراض خصوصية تلك التجربة وسياقاتها ومآلاتها، ومدى دور قوى المعارضة والوسطاء المحليين ومنظمات المجتمع المدني في إقامة وترسيخ نظام العدالة الانتقالية، وما هي مختلف التحديات التي يمكن أن تعترض هذه التجربة، خاصة وأنه في شهر أوت/ أغسطس 2012م، كانت قد كشفت الأحداث التي تلت إضراب منجم "ماريكانا"، التي قتلت فيها الشرطة أكثر من 30 من عمال المناجم الذين احتجوا سلمياً على ظروفهم المعيشية، وعن أن العدالة الانتقالية لم تغير شيئاً من الظلم الاجتماعي الذي ظل متواجداً حتى بعد تفكيك نظام الأبارتايد أو الفصل العنصري، وهو الأمر الذي بات يلقي ظلالاً وخيمة على نجاعة نهج العدالة الانتقالية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه المشاركة البحثية إلى:

1. تبيان تجربة خصوصية العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا.
2. توضيح كيفية حدوث الانتقال الديمقراطي عن طريق نموذج التحول الإحالي في جنوب إفريقيا.
3. تأثير لجان الحقيقة والمصالحة في المسارات السياسية بجنوب إفريقيا.
4. مدى تحقيق المصالحة الوطنية وحل النزاعات بين الأقلية البيضاء وبقية سكان جنوب إفريقيا الأصليين ، وإقرار الإصلاح السياسي.
5. الوقوف على مجال الإصلاحات السياسية والترتيبات المؤسساتية والدستورية من أجل إنجاز الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا.
6. تبيان ماهي متطلبات إقامة نظام العدالة الانتقالية اللازمة في جنوب إفريقيا.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق فرضية البحث تم الإستعانة بتوليفة من المناهج كالمنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم، وكذا من خلال الاعتماد على بعض المقتربات كالمقرب النسقي، لفهم خصوصية وسياقات تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا والتي تخدم هذا البحث.

هيكلية البحث:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية حول الموضوع الموسوم بـ "تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا: دراسة في الخصوصية والسياقات والمآلات"، كان لزاماً أن يتم التدرج في العناصر والمحاور التي تخدم موضوع الدراسة، وذلك من خلال تناول العناصر التالية:

1. مفاهيم كل من: العدالة الانتقالية والإصلاح السياسي.
2. جدلية نموذج الإحلال التحولي وتحقيق الإصلاح السياسي في جنوب إفريقيا.
3. تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة وأثرها في المسارات السياسية بجنوب إفريقيا.
4. مجال الإصلاحات السياسية والترتيبات المؤسساتية والدستورية من أجل إنجاز الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا.
5. متطلبات إقامة نظام العدالة الانتقالية اللازمة في جنوب إفريقيا.

1. مفاهيم كل من: العدالة الانتقالية والإصلاح السياسي

1.1. العدالة الانتقالية

يشير مفهوم العدالة الانتقالية إلى حقل من النشاط أو التحقيق الذي يركز على المجتمعات التي تمتلك إرثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان، الإبادة الجماعية أو أشكالاً أخرى من الانتهاكات التي تشمل الجرائم ضد الإنسانية أو الحرب الأهلية، وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل آمن¹، فالعدالة الانتقالية تتكون من مقطعين؛ الأول يشير إلى العدالة ويعني المساواة والاستقامة، أما الانتقالية فتعني نقل شيء ما من مكانه إلى موضع آخر، ومن الناحية الاصطلاحية للمفهوم يشير إلى تحول المجتمعات من نمط معين إلى نمط آخر مغاير له، وخصوصاً في المجتمعات التي عانت من حكم دكتاتوري ينتهك القيم الإنسانية وتعد في

نظر الكثير من المختصين جرائم ضد الإنسانية مثل الإبادة الجماعية والحروب الأهليةⁱⁱ ومختلف أعمال القتل والتعذيب وتصفية الحسابات.

وبما أن مفهوم العدالة الانتقالية قد ارتبط بمفهومين وهما العدالة والانتقال، فقد ورد معنى دلالي آخر يعتبره البعض أدق للمفهوم ويعني: "تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول" كما حصل مثلاً في تشيلي سنة 1990، غواتيمالا سنة 1994، جنوب إفريقيا سنة 1994، بولندا سنة 1997، سيراليون سنة 1999، تيمور الشرقية سنة 2001، والمغرب سنة 2004، فمع حدوث التحول السياسي بعد فترة من العنف أو القمع في مجتمع من المجتمعات، يجد ذلك المجتمع نفسه في كثير من الأحيان أمام تركبة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان، ولذلك تسعى الدولة إلى التعامل مع جرائم الماضي رغبة منها في تعزيز العدالة والسلام والمصالحةⁱⁱⁱ.

وتشير دراسات المركز الدولي للعدالة الانتقالية الموجود مقره بنيويورك إلى مفهوم العدالة الانتقالية إذ يعرفها بأنها: "مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتتضمن هذه التدابير الملاحقة القضائية، لجان تقصي الحقائق، برامج جبر الضرر وأشكال أخرى متنوعة من دعوات لإصلاح المؤسسات"، وهي في هذا ليست استثناءات عن العدالة، بل هي آلية فعالة لتثبيت فترات وحالات الانتقال من اللأمن إلى الأمن، أي من النزاع إلى الاستقرار، ويحق بعد هذا للضحايا الحقيقيين أو المحتملين أن يطالبوا بمعاقبة مقترفي هذه الجرائم ومعرفة الحقيقة وبالتالي محاولة جبر الضرر، وهنا تكمن غاية وأهمية العدالة الانتقالية^{iv}.

أما هيئة الأمم المتحدة فقد جاء تعريفها للعدالة الانتقالية وفق ما أدرج في التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 30 جوان/ حزيران 2014، بأن مفهوم العدالة الانتقالية يعني: "مجموع العمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع تفهم تركبة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، حيث تتألف العدالة الانتقالية من عمليات وآليات قضائية وغير قضائية، بما فيها مبادرات الملاحقة القضائية، والبحث عن الحقيقة وبرامج جبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، أو مزيجاً مناسباً من هذه الإجراءات"، وعلاوة على ذلك اعترّف بأن المشاورات الوطنية الشاملة، ولاسيما مع المتأثرين بانتهاكات حقوق الإنسان؛ عنصر حاسم الأهمية في العدالة الانتقالية^v.

ويشير الكاتب "أندرو كورا Andrew Kora" في مقاله "العدالة الانتقالية في تونس" بأن العدالة الانتقالية هي في بعض الأحيان "عدالة انتقال" أو "انتقال عدالة" أي هي إجراء استباقي حمائي تحسباً واثقاً لأي انزلاقات على الصعيد الأمني والاجتماعي لئلا ينحرف الضحايا الحقيقيون والمحتملون لسلوكيات انتقامية من

أولئك الذين أجزموا وانتهكوا حقوقهم فيصبحون بذلك اشد إجراما وانتهاكا للأمن على كافة الأصعدة، ولأن الانتقام لا يولد إلا انتقاما آخر أشد منه، وبالتالي يمكن أن تختزل العدالة الواقعية أو تجهضها في مهدها^{vi}.

يمكن استخلاص تعريف إجرائي يشمل كل التعريفات المقدمة في هذه الدراسة لمفهوم العدالة الانتقالية على أنها تعني: مجموعة من المناهج والآليات التي تؤدي حين تطبيقها إلى تحقيق المصالحة وإعادة تماسك المجتمع من خلال تحديد الجناة وتجاوزاتهم في المراحل السابقة ومحاسبتهم وتعويض وجبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة عن طريق إنشاء لجان تقصي الحقائق، بما يعطي إحساسا بالأمان للضحايا ويوجه تحذيرا لمن يفكر في ارتكاب تلك الانتهاكات في المستقبل والسعي لاستتباب الثقة والأمن وإعادة بناء مؤسسات الدولة، من خلال إجراء مشاورات شاملة وحاسمة ودونما إقصاء لأي فئة من المجتمع، إسهاما في تثبيت فترات الانتقال الديمقراطي وصولا إلى الاستقرار السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولقد كانت تجارب كل بلد ومساراته الخاصة بمنزلة اللحظات الحية على تواصل المشترك الإنساني الذي ساهم في تعزيز الفكر السياسي والثقافة الديمقراطية، إزاء قضايا طرحت في مرحلة أولى وعلى جيل أول في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية، وفي مرحلة ثانية على صعيد بلدان إفريقيا وآسيا؛ حيث تعد تجربة جنوب إفريقيا من أنجح حالات تجارب العدالة الانتقالية فيها، وراهننا في الوطن العربي، الذي بفضل أحداث "ربيعه" الكبرى، أطلقت ديناميات واعدة في مجال العدالة الانتقالية: في المغرب بالتقدم في تنفيذ عدد من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وفي تونس بتبلور مسار إعدادي نوعي أفضى إلى ميلاد مشروع قانون لهيئة "الحقيقة والكرامة"، وفي كل من ليبيا واليمن باقتراح مشروعين يؤشران إلى المستقبل، وفي مصر بتواصل الدعوات إلى الحوار الواسع حول الممكن من العدالة الانتقالية^{vii}، ومن ثم فإن العدالة الانتقالية تعد موضوعا راهننا في المنطقة العربية بحكم ما آلت إليه الأمور في السنوات الأخيرة، بعدما تحولت الحركات الشعبية بالمطالبة بالديمقراطية والكرامة إلى نزاعات مسلحة تغذيها أطراف إقليمية ودولية لأجندتها الخاصة، وهو ما سيعقد سيرورة العدالة الانتقالية التي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار تجارب المناطق الأخرى في العالم^{viii}.

وعلى الرغم من الفروق بين الحكومات التي تتولى الحكم والتي سبقتها، غالبا ما تواجه الحكومات اللاحقة في أثناء التحول الانتقالي نحو الديمقراطية، وفي فترة ما بعد الصراعات والثورات عدد من التحديات الأخلاقية والقانونية والسياسية المتشابهة، ومحور تلك التحديات هو الإجابة عن سؤال مهم جدا ألا وهو "ماذا نفعل حيال الماضي؟"^{ix}، وإزاء هذا الوضع يجب أن تركز العدالة الانتقالية من الناحية النظرية والعملية على مناهج وإجراءات رئيسية تتمثل في ما يلي:

1. أجهزة تقصي الحقائق بما في ذلك لجان كشف الحقيقة والأجهزة القومية، الوطنية والدولية المشابهة.

2. المحاكمات سواء كانت محاكمات مدنية أو جنائية، قومية، وطنية أو دولية، محلية أو أجنبية.

3. دفع التعويضات: سواء للتعويض عن الضرر بصورة رمزية أو لرد الحقوق أو لرد الاعتبار.
4. إصلاحات العدالة بما في ذلك إصلاح القوانين والمؤسسات والأفراد.^x
5. إصلاح الشرطة وأجهزة الأمن والاستخبارات.
6. إحياء الذكرى وإقامة نصب تذكارية مخددة للانتهاكات.^{xi}

2.1. الإصلاح السياسي

إن الإصلاح السياسي لغة هو إزالة الفساد، والانتقال من حال إلى حال، ويعرفه قاموس "وبستر Wepster" للمصطلحات السياسي لسنة 1988 بأنه؛ "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد"^{xii}، ويعد الإصلاح السياسي ركنا أساسيا للحكم الراشد، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدالة وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة وفصل السلطات، وهو عملية تغيير بنية المؤسسات السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها بواسطة الآليات القانونية وغير القانونية من داخل النظام السياسي، بهدف مواكبة التحولات وتجاوز الصعوبات باستمرار، والإصلاح قد يكون نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية أو هما معا برد الفعل أي بعد حدوث الأزمات ونادرا ما يكون بمبادرة من النظام بواسطة القرارات الإستباقية.^{xiii}

ويرتبط ويتداخل الإصلاح السياسي مع عدة مفاهيم منها التغيير السياسي والانتقال والتحول الديمقراطي والتغيير الجذري (الثورة) والتي تعني عملية "التحول في الأبنية والعمليات السياسية المختلفة التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة والنفوذ بين القوى"، والتداول على السلطة والحكم قد يكون في فترة زمنية قصيرة أو طويلة بالمرور من حالة إلى حالة تنتهي بتغيير النظام السياسي وبناء نظام سياسي جديد يتسم بالطابع الديمقراطي.^{xiv}

إن الإصلاح السياسي وعلى عكس الثورة والتي هي عبارة عن عملية شعبية عنيفة تثور على الوضع القائم وتدفع باتجاه التغيير الجذري للنظام السياسي والمجتمع؛ عادة ما تواجه بمبادرة من الأنظمة السلطوية لمنع الثورة أو تأجيلها، ومن أهداف الإصلاح أن ينصب ويشمل جميع الجوانب وأن يتم بمشاركة واسعة وبواسطة هيئة منتخبة تمتلك القدرة على الإصلاح والاستجابة لبناء دولة الحق والقانون، ويرى البعض أن الحكم على مدى ديمقراطية السلطة وتفاعلها النسبي يتم من خلال النتائج النهائية لعملية الإصلاح وليس من خلال مقدماتها، والنتائج دلالة على جوهر ديمقراطية الإصلاح واستجابته، ويرتبط بالانتقال الديمقراطي الذي هو التخلي والابتعاد عن النظام التسلطي والتحول تدريجيا إلى نظام ديمقراطي سلمي ونحو تجربة منظمة لبناء المنظومة الديمقراطية المتكاملة، وعليه فإن الانتقال مرحلة من مراحل البناء الديمقراطي القائم على أساس دولة الحق والقانون على حسب خصوصية كل نظام سياسي وطبيعة مجتمعه، وبصفة عامة فإن

الإصلاح يمكن أن يحدث في كل الأنظمة المقيدة غير الديمقراطية أو شبه الديمقراطية التي بها هامش من الحرية باتجاه عملية الانتقال نحو الديمقراطية، رغم صعوبات العملية من أجل نجاحه^{xv}.

وتوجد العديد من المداخل التفسيرية لعملية الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، والتي يمكن الاستعانة بها بما يخدم موضوع هذه الدراسة منها:

1 - المدخل التعددي: والذي يعتبر الديمقراطية على أنها احترام التعدد في إطار منظم، ومن أهم روادها "كارل دويتش Karl Deutsch" و"موريس دوفرجي Mourice Duverger" و"روبرت دال Robert Dahl" وغيرهم، حيث أن الديمقراطية تتحدد في ثلاث آليات أساسية للحكم:

1. آلية التعدد التنظيمي المفتوح: حرية تشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات للجميع.

2. آلية التداول على السلطة: وفق انتخابات تنافسية.

3. آلية منظومة الحقوق والحريات العامة: التي تحترم حقوق الإنسان^{xvi}.

2 - المدخل البنوي: ويركز على عمليات التغيير التاريخية طويلة المدى وعلى قوة التفاعلات بين القوى الفاعلة في الدولة وصراعها مع السلطة، وأن ميزان القوة هو الذي يعمل على التغيير والانتقال الديمقراطي وحصول الاتفاق بشأن تقاسم السلطة^{xvii}.

3 - مدخل المراحل: من أبرز رواد هذا المدخل "دانكورت روستو Dankwart Rustow" الذي حدد ثلاثة مراحل لعملية التغيير الديمقراطي وهي^{xviii}:

1. كفاح سياسي طويل وغير حاسم يعبئ مشتركين سياسيين جدد وتتوجه المواقف نحو الاستقطاب، وتجري مناصرة الديمقراطية تكتيكياً كوسيلة للوصول إلى غايات أخرى.

2. مرحلة القرار، وفيها يمر الخصوم الرئيسيون بمأزق لا يخرج منه أي أحد منتصراً والحل هو التفكير في الحل الوسط التوافقي الذي يرضي الجميع.

3. مرحلة التعود على اللعبة الديمقراطية نتيجة التكرار وترسيخ القناعات، وهنا يظهر أن الديمقراطية لا يفقدها ديمقراطيين بالضرورة، ولكن يتعودون عليها نتيجة الممارسات.

إن هذا الطرح يعتمد على حساب براغماتي عقلاني تختار فيه القوى السياسية المتنافسة بين ربح بعض الأشياء في حالة اختيار الإصلاح، وإشراك قوى أخرى في السلطة بموجب قواعد يتفق عليها، أو خسارة كل شيء مع الاستمرار بالنهج القديم، ويواجه نظام الحكم هذا الخيار بعد حالة أزمة أو استعصاء اجتماعي لا يستطيع فيها أن ينفرد طرف واحد في حكم الدولة مع إقصاء الجميع^{xix}، وقد مرت عملية التغيير والانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا انطلاقاً من اعتماد هذا المدخل كحل عقلاني، من خلال إقرار ثم تجسيد للإصلاحات عن طريق التسويات وبناء التوافق ما بين الحكومة والمعارضة فيها.

وفي حالة البلدان العربي نجد أن هذا الطرح يعاني من المحاذير لأن المعارضات انقسمت على حدود هوياتية طائفية عشائرية يتراجع فيها الطابع العقلاني لصالح موازنات وتوافقات تنتج وضع محاصصة غير ديمقراطي قد يلغى في أي لحظة، ولأن الأنظمة العربية غير قادرة على إشغال المعارضة بإصلاحات غير جوهرية ولا تتناول مصادر القوة والسلطة الحقيقية، وعليه فإن المشكلة تبقى قائمة ويبقى المخرج الحقيقي حسب "عبد الإله بلقزيز" هو تبني إصلاحات تصل إلى الأماكن الحقيقية لمصادر الشرعية، فإذا أقصيت المعارضة تكون الإصلاحات شكلية، وإذا أقصيت نخب الحكم القائمة تنهار الدول^{xx}.

2. جدلية نموذج الإحلال التحولي وتحقيق الإصلاح السياسي في جنوب إفريقيا

لقد شكلت التغيرات السريعة التي شهدتها أوروبا الشرقية عاملاً محفزاً في إفريقيا وألهمت الحركات الشعبية التي كانت قد بدأت في التحرك في إفريقيا، ومع تلك التغيرات بأوروبا؛ فقدت الأفكار التقليدية المتعلقة بأشكال معينة من الحوكمة (governance) الإفريقية صدقيتها، وكان العنصران الرئيسيان المكونان للفكر التقليدي هما اتخاذ القرارات بالاجماع، ومفهوم ديمقراطية الحزب الواحد، فعندما سقط جدار برلين سنة 1989 كانت ثمان وثلاثون دولة من أصل خمس وأربعين في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحت حكم الحزب الواحد المدنية أو العسكرية متفاوتة في درجات تسلطها، وأصبح بذلك حكم الحزب الواحد في كثير من الحالات حجاباً رقيقاً يستر حكماً تسلطياً وفساداً يتزعمه طغاة يسعون إلى تسويق أنفسهم وقبائلهم أو جماعاتهم العرقية^{xxi}، وبالنظر إلى نماذج التحول السياسي بصفة عامة والديمقراطي منها بصفة خاصة يمكن القول بأن طبيعة التحول في جنوب إفريقيا قد تفرقت بلمح خاص يميزها عن بقية نماذج التحول والانتقال السياسي في العديد من الحالات الإفريقية، من خلال طبيعة التحول في جنوب إفريقيا، وهو ناتج عن تراث الممارسة الديمقراطية للجماعة والأقلية البيضاء على النمط الليبيرالي الغربي، والممارسة الديمقراطية المحكومة للأغلبية من السود بمقتضى دستور 1983، فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب إفريقيا ولكنها كانت مقصورة على فئة بعينها وعلى حساب الفئات الأخرى (السود أساساً)، الأمر الذي جعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع في ملامحها نموذج تصفية الإستعمار، والانتقال إلى ديمقراطية الأغلبية بدلاً من حكم القلة^{xxii}، عن طريق نموذج التحول الإحلال، فماذا يعني هذا النموذج؟

يعتبر نموذج "الإحلال التحولي" أحد الأشكال التي تتخذها عملية التغيير السياسي من نظام إلى آخر، بمعنى الإجراءات التي يتم إتباعها، ويطلق عليه أيضاً نمط التغيير من الوسط أي عن طريق التفاوض (Transplacement)، وهو نموذج يحدث نتيجة لضعف السلطة الحاكمة والأحزاب بسبب الأزمات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، حيث ينجح في حالات تحسن الوعي وتدارك الأخطار وقبول الآخر والتفاوض^{xxiii}، وفي هذا النمط تأتي المبادرة مشتركة من قبل النظام والقوى الاجتماعية المختلفة فيه بهدف التوصل إلى

أسس مشتركة^{xxiv}، حيث ينتج عنه عقد يحتكم إليه الجميع لتجاوز الصعوبات والأزمات^{xxv}، بما يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة، بمعنى أن يتخلى النظام عن قدر من القيود التي يفرضها على الحريات وحقوق الأفراد، كالقيود التي دائماً تفرض على حرية التعبير عن الرأي والصحافة والإعلام، وتأسيس أحزاب سياسية وحرية العقيدة والقيادة، ومن الضروري في هذا النمط ألا تتعارض مواقع النخب المهيمنة في النظام التسلسلي مثل كبار الضباط والقوات المسلحة وكبار ملاك الأراضي للخطر في النظام الجديد^{xxvi}.

وفي نموذج الإحلال التحولي تتعلق المنافسة بمدى توافر الحقوق والحريات، على الأقل لبعض أعضاء النظام السياسي، وتعني زيادة التحرر تفاقم احتمالات المعارضة السياسية والمنافسة على سلطة الحكومة، ففي جنوب إفريقيا ولسنوات طويلة تمتعت فيها أقلية بيضاء بالحقوق السياسية والحريات الضرورية للمنافسة السياسية، في حين أقصيت الأغلبية السوداء من المشاركة، وفي هذه الحالة تكون سيرورة التحول الديمقراطي في المقام الأول سيرورة زيادة المشاركة بدمج السكان السود^{xxvii}، فحسب "روبرت دال Robert A Dahl"، تعتبر الحقوق السياسية والحريات الشكلية لا قيمة لها، إن لم تكفل بشكل جوهري حقوقاً متساوية للمواطنين^{xxviii}.

ويمكن إجمال أهم الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في جنوب إفريقيا باعتماد نموذج التحول الإحلالي، نجد أنها كانت نابعة من أسباب داخلية وخارجية أيضاً، حيث شهد تاريخ جنوب إفريقيا عدة محاولات من جانب الجماعة البيضاء للهيمنة على السلطة والحيلولة دون وصول الأغلبية من السود الأفارقة إلى سدة الحكم في إطار دولة موحدة لجنوب إفريقيا منذ سنة 1948، حيث سعت لإضعاف وحدة السود عبر تنمية الوعي العرقي العنصري بين الجماعات المختلفة المكونة لدولة جنوب إفريقيا، من خلال دعم روابط التحالف مع جماعات إثنية أخرى (الملونين والهنود)، وهو ما تأتى في دستور سنة 1983 الذي منح الملونين والهنود حق التمثيل والمشاركة مع البيض في صنع السياسات الخاصة بهم عن طريق ثلاثة برلمانات عنصرية مستقلة، وهو ما أحدث عدة شواهد أبرزها حدة المواجهات بين النظام العنصري والقوى الوطنية المناوئة له، والتي اتخذت أشكالاً متفاوتة الحدة من مثل مظاهرات، إضرابات، مقاطعات اقتصادية، مقاطعة الانتخابات في الكيانات التي أنشأها لتمثيل الأغلبية من السود، وكذا مقاطعة المدارس، عدم دفع الضرائب وغيرها مما أدى إلى فشل الحكومة العنصرية في السيطرة على القوى المناهضة للعنصرية على الرغم من فرض حالة الطوارئ^{xxix}، حيث قام نظام الفصل العنصري منذ أن فاز الحزب الوطني في انتخاب البيض سنة 1948 ووصله إلى سدة الحكم في جنوب إفريقيا بزعامة "دانيل مالان"، بسياسة تبنتها الحكومة رسمياً تمثلت في سياسة الفصل العنصري وأصدرت سلسلة من القوانين المرسخة لتلك السياسة من خلال الاحتفاظ بالفواصل بين الأجناس المختلفة المكونة لدولة جنوب إفريقيا (البيض، السود،

(الهنود) مع تنمية كل منهم بشكل منفصل^{xxx}، وقد قامت الأقلية البيضاء بانتهاكات عنصرية جسيمة ضد الأغلبية من السود، حيث حكم أربعة ملايين من الأقلية البيضاء حوالي 29 مليون من الأغلبية من غير البيض، سالكة تلك الأقلية سياسة عزل للأغلبية في مناطق تتسم بالفقر الشديد أين تم تسخيرهم للعمل في خدمة البيض، كما أمنت سلطات البيض في جنوب إفريقيا في سياسة التفرقة العنصرية^{xxxi}، مما ساهم في سخط المجتمع الدولي وفي تصاعد حدة المطالب الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد دولة جنوب إفريقيا، حيث نجح مجلس الأمن سنة 1985 في إجازة قرار فرض عقوبات بشكل طوعي ضد جنوب إفريقيا، كما قامت الولايات المتحدة بتبني عدة قرارات عقابية ضدها، ويضاف إلى ذلك تزايد الدين الخارجي ورفض كثير من المؤسسات الدائنة إعادة جدولة الديون إلا بعد تحقيق إصلاح سياسي، مما جعل تلك العوامل في مجملها تصب في صالح القوى الوطنية في جنوب إفريقيا فيما يتصل بمسار التحول الديمقراطي^{xxxii}، فبعد ثلاثين سنة من الصراع المسلح امتد ما بين سنتي 1960 - 1990 والذي قاده حزب "المؤتمر الوطني الإفريقي" ضد نظام التمييز العنصري "الأبارتايد" دخلت البلاد مرحلة انتقال ديمقراطي سنة 1990 وذلك بعد وصول زعيم الأقلية البيضاء "دو كليرك" إلى السلطة؛ حيث رفع دو كليرك الحظر عن نشاط "حزب المؤتمر الوطني" وتم إطلاق سراح زعيمه "نلسون مانديلا" بعد 27 سنة من السجن^{xxxiii}، وذلك بعد أن بلغت حالة الطوارئ ذروتها، مما جعل "دو كليرك" وإثر الضغوطات يعقد جلسة مفاوضات مع "مانديلا" المسجون آنذاك والتي استهدفت بالأساس إقناع "حزب المؤتمر الوطني" بالتخلي عن بعض من مبادئه لا سيما في ما يتصل بالكفاح المسلح وتحالفه من الحزب الشيوعي والمقاطعة الدولية والتعبئة والإثارة الجماهيرية، باعتبار ذلك شرط للإفراج عن "مانديلا" والدخول معه في مفاوضات، إلا تلك المطالب قوبلت بالرفض من طرف "مانديلا"، وركز على أهمية عدم الإنطلاق من أي شروط مسبقة من الجانبين فيما يتصل بإجراء المفاوضات، كما طالب أن يتناول الطرفان قضيتين أساسيتين هما حكم الأغلبية في إطار دولة موحدة، وموقف الأقلية من البيض من ذلك المطلب والضمانات اللازمة لطمأنتهم بأن حكم الأغلبية لن يعني بحال سيطرة الأغلبية من الأفارقة السود عليهم، وقد واكب مع تلك المفاوضات لقاءات مماثلة بين أكاديميين ورجال صناعة من الأقلية البيضاء وقادة "حزب المؤتمر الوطني" في المنفى للتشاور حول مستقبل البلاد، وقد مثلت تلك المفاوضات أداة أساسية في إطار عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، لما أتاحتها لكل طرف من التعرف على إمكانيات وخيارات التفاوض مع الطرف الآخر^{xxxiv}، آخذين في الاعتبار التطورات التي كانت جارية في جنوب إفريقيا.

وقد أدت هذه المفاوضات أيضا إلى إنشاء اتفاق سلام وطني في عام 1991، حدد إطارا للتعامل مع الاحتجاجات السياسية والصراع المجتمعي، كما أنشأت العديد من هياكل اتفاق السلام المحلية، مثل التدابير المحلية لحل النزاعات لمعالجة ارتفاع مستوى العنف السياسي المستمر، إذ كانت هناك حاجة لهذه التدابير

المحلية حيث اتسمت عملية الانتقال هذه التي استمرت أربع سنوات بتصاعد العنف، لا سيما بين الفصائل السياسية في البلدات والمناطق التي تسكنها الأغلبية من السود حيث لعب الشباب المسلح دورا رئيسيا في الصراع، والعنف المستمر والمتزايد، مثل مذبحه "بويباتونج" في عام 1992، والتي أدت إلى انهيار مؤقت في المحادثات والمفاوضات، وقد اتهم حزب "المؤتمر الوطني الإفريقي" الحكومة بأنها لا تفعل ما يكفي لحماية المجتمعات الموالية لحزب "المؤتمر الوطني الإفريقي"، والتواطؤ المباشر في بعض الهجمات، بما في ذلك الهجوم في "بويباتونج"^{xxxv}.

كما كان للمساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التعجيل باستئناف المفاوضات والمحادثات المتعددة الأطراف من أجل تيسير الانتقال السلمي نحو مجتمع ديمقراطي في جنوب إفريقيا، حيث تم التوصل في اجتماع عقد في 26 سبتمبر 1992 بين الرئيس "دي كليرك" و"نيلسون مانديلا"، بتيسير من الأمين العام إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين المتبقين وحظر حمل الأسلحة الخطرة أو إظهارها، والعمل على إنشاء جمعية تأسيسية ديمقراطية/هيئة لوضع الدستور وكفالة الاستمرارية الدستورية خلال الفترة الانتقالية المؤقتة^{xxxvi}، وقد أعد الرئيس "دو كليرك" و"مانديلا" مخططا انتقاليا، أدت إلى رفع العقوبات الدولية عن جنوب إفريقيا، وتبني دستور انتقالي في ديسمبر 1993^{xxxvii}، تضمن إقامة دولة ذات سيادة ومواطنة عامة، ذات نظام حكم ديمقراطي يلتزم بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء من كافة الأعراق، وأن يكون هناك فصل بين السلطات الثلاث مع وجود توازن يضمن المساواة والتجاوب والانفتاح عليها^{xxxviii}، كما تم إجراء انتخابات متعددة الأعراق في أبريل 1994 فاز بها حزب "المؤتمر الوطني الإفريقي" والتي أصبح فيها "نيلسون مانديلا" رئيسا لجنوب إفريقيا، وبذلك اكتملت حلقات آليات التحول الديمقراطي عن طريق نموذج الإحلال التحولي، لتبدأ مرحلة جديدة وهي محاولة تدعيم التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، وفي هذا السبيل استخدمت الحكومة الانتقالية الجديدة عدة أدوات وأساليب لتحقيق ذلك هدفها في مجملها توسيع قاعدة التأييد للنظام الديمقراطي الجديد ونشر التسامح وتحييد قوى العنف واحتواءها، وهي التي شكلت محور أداء الحكومة الانتقالية خلال الفترة ما بين سنتي 1994 إلى غاية انتخابات سنة 1999^{xxxix}.

إن الانتقال الديمقراطي الذي حدث في جنوب إفريقيا قد دل على النمط الذي انتقلت إليه السلطة وليس إلى تغيير جذري في النظام، والذي يطلق عليه نمط التغيير من الوسط أي عن طريق التفاوض، وهو النموذج المُحدث نتيجة ضعف السلطة الحاكمة والأحزاب بسبب الأزمات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والضغط الدولي والإقليمي، فمن خلال اعتماد هذا النموذج الإحلالي التحولي والذي كان عن طريق المبادرة المشتركة من قبل النظام والقوى الاجتماعية المختلفة فيه، والذي كان كنتيجة عملية حسابية عقلانية يؤمن

بموجبها الطرفان ونقصد بهما الحكومة والمعارضة في دولة جنوب إفريقيا بالديمقراطية كآلية للتعامل مع مختلف الأزمات المترتبة؛ حيث تم التوصل إلى أسس مشتركة نتج عنها عقد يحتكم إليه الجميع لتجاوز الصعوبات والأزمات بما يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة في جنوب إفريقيا، حيث أكدت السلطات الجديدة على ضرورة المحافظة على نوعية النظام لضمان وحدة الدولة، وكذا إقامة نظام اجتماعي يعترف بالمساواة بين جميع الأعراق، الأقليات والأغلبية، والسؤال الذي يطرح نتيجة هذا الوضع الذي آلت إليه جنوب إفريقيا؛ هو الكيفية التي تقام عن طريقها العدالة الانتقالية، خاصة فيما يتعلق بالماضي والانتهاكات ضد الإنسانية التي حصلت فيه، مع المحافظة على المؤسسات الجديدة التي وضعت حدا لنظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، وهو ما يمكن استنباطه واستشفاه من خلال بقية عناصر الدراسة.

3. تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة وأثرها في المسارات السياسية بجنوب إفريقيا

تعتبر المصالحة موضوعاً متعدد التخصصات ما يعني مشاركة الباحثين من مختلف الحقول المعرفية في دراستها، ولعلها أهم شرط في تغيير السلام الراهن إلى السلام المستقر، حيث لا يمكن بناء الثقة المتبادلة وتوفير الضمانات للحفاظ على السلام دون المصالحة، وهي مع ذلك ربما تعتبر أصعب شرط لتحقيق التغيير الحقيقي والعميق في معتقدات وأفكار ومشاعر النخب الحاكمة ومختلف مكونات الشعب^x.

ويظهر نجاح المصالحة في التغيير الذي طرأ على هوية الأطراف والعلاقة بينها، حيث تعني في شكلها البسيط "إعادة الانسجام بين الأطراف المتنازعة بعد حل النزاع أو تحويل العلاقات من الطابع العدائي إلى الطابع الودي"، ويمكن أن تتم المصالحة بين دول مختلفة أو في داخل الدولة الواحدة عقب نزاع إثني أو ديني أو سياسي^{xi}، كما أنها تعني "استعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يسبب فيها أي طرف الضرر لآخر وحالة يأمن فيها الكل عدم حصوله من جديد، حيث يلغى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة"، لكن هذا لا يعني أن استعادة العلاقة السلمية هدف في حد ذاته، بل لا بد من توفير شروط استمرار هذه العلاقة^{xii}.

وتعتبر لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا الأشهر في العالم فيما يخص تجارب العدالة الانتقالية، وقد كانت تلك اللجنة الأولى بين تسعة عشر لجنة مشابهة في العالم للاستماع للأقوال على الملأ، حيث رآها الكثيرون كعنصر أساسي للانتقال إلى ديمقراطية كاملة وحررة في جنوب إفريقيا، حيث شكلت تلك اللجنة في جنوب إفريقيا بعد إلغاء الأبارتايد، عرفت باسم: لجنة الحقيقة والمصالحة (TRC) "Truth and Reconciliation Commission" إذ كانت عبارة عن هيئة لاستعادة العدالة على شكل محكمة، وقد تم تشكيلها لتنفيذ لبنود قانون ترويج الوحدة والمصالحة الوطنية رقم 34 لعام 1995 بعد أن أعطى برلمان جنوب إفريقيا تخويلاً بتأسيس تلك اللجنة، وكان مقرها في "كاب تاون"^{xiii}، حيث تستهدف لجان الحقيقة والمصالحة غالباً تحقيق ثلاث غايات أولية وهي:

1. حماية الحقائق التاريخية من التزييف ومعرفة حقيقة الانتهاكات: لماذا حصلت؟ ما هي حدود مسؤولية الأطراف الفاعلة (رجال السياسة، أجهزة الأمن، الجيش، القضاء، الإعلام...) وكيف حصلت؟ ومن هم الضحايا؟ وما مصيرهم اليوم؟
2. جبر ضرر الضحايا وعائلاتهم: بالاستماع لمظلمتهم، والاعتراف بمعاناتهم، والاعتذار لهم، وتعويض ذويهم وإعادة تأهيلهم، كل ذلك تسهيلا للمصالحة والعفو.
3. القيام بإصلاحات سياسية ومؤسسية: لضمان عدم تكرار الانتهاكات وتأسيس الديمقراطية عبر إصلاح دستوري، ومن خلال إصلاح القوانين وإصلاح المنظومة الأمنية والقضائية والإعلامية للدولة^{xliv}.

ولقد انقسمت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا إلى ثلاث لجان فرعية هي: لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، ولجنة جبر الضرر وإعادة التأهيل، ولجنة العفو، فأما "لجنة انتهاكات حقوق الإنسان" فقد كانت وظيفتها التحقيق في الانتهاكات التي تمت بين 1960 و1994 بتحديد هوية الضحايا ومصيرهم أو رفاتهم، وطبيعة ومستوى الضرر الذي لحقهم، وما إذا كانت الانتهاكات نتيجة خطة مقصودة من طرف الدولة أو غيرها من المنظمات أو الجماعات أو الأفراد، بينما كانت مهام "لجنة جبر الضرر" صياغة توصيات واقتراحات حول إعادة تأهيل الضحايا وعائلاتهم، وقد أسس صندوق يُمول من ميزانية الدولة ومساهمة خاصة بهدف تقديم تعويضات مستعجلة للضحايا طبقا لقواعد محددة يحددها رئيس الدولة، وبالنسبة لـ "لجنة العفو" فإن مهمتها الأساسية هي الحرص على أن تتم طلبات العفو طبقا للقانون، إذ يمكن لطالبي العفو أن يطلبوه بالنسبة لأي عمل إجرامي مرتبط بهدف سياسي اقترِف بين 1 مارس 1960 إلى 6 ديسمبر 1993، وقد مدد هذا الأجل إلى 11 ماي 1994^{xlv}.

وقد كان تفويض اللجنة للاستماع إلى مختلف الشهادات وتسجيلها والمتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والتي أصدرت في سنة 1998 تقريرا تضمن شهادات أكثر من 22.000 ضحية وشاهد، حيث جرى الإدلاء بألفي شهادة في جلسات اجتماع علنية^{xlvi}، وقد عملت هذه اللجنة بين عامي 1995 و2000 بناء على جلسات استماع أدلى خلالها الذين تورطوا في أعمال العنف بشهاداتهم حول أية تجاوزات ارتكبوها في حق الأفارقة، وقد اعتمدت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا تصور العفو المشروط أو الجزئي كسبيل لتحقيق العدالة بدلا عن العدالة العقابية، فعوضا عن تقديم المنتهكين لحقوق الإنسان إلى المحاكم اعتمدت اللجنة جلبهم للاعتراف بأخطائهم وطلب الصفح ممن ألحقوا بهم الأذى، إذ تلقت اللجنة حوالي 7000 طلب للعفو، أغلبيتها من سجناء كانوا يعملون في الأجهزة الأمنية والقمعية الحكومية، وكانت لجنة أخرى من اللجان الفرعية التابعة للجنة الحقيقة والمصالحة - وهي لجنة العفو المستقلة ذاتيا، والتي ترأسها قاض في

المحكمة العليا - مسؤولة عن النظر في هذه الطلبات والبت فيها، وجرى البت في العديد منها على أساس الأوراق المقدمة من دون عقد جلسة، ولكن في 1000 حالة على الأقل تم التوصل إلى قرارات حول الطلبات عقب جلسات علنية أمام لجنة العفو، ومن بينها حوالي 50 حالة تتعلق بمقدمي طلبات كشفوا بأنهم هم وأفراد آخرين في الشرطة استخدموا التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة الشديدة ضد المعتقلين أو ضد أفراد اختطفوهم وقتلوهم فيما بعد^{xlvii}.

لقد كان قانون الوحدة والمصالحة الوطنية أحد الأدوات الأساسية في تدعيم المسار الديمقراطي في جنوب إفريقيا، على الرغم من التعارضات والتناقضات الكامنة خلف هذه السياسة وهي التناقضات الناجمة عن تعارض مقتضيات تحقيق العدالة والقصاص من جناة المرحلة العنصرية من ناحية، وبين ضرورات تحقيق الاستقرار في المجتمع من خلال إصدار عفو عام عن الجناة وبدء مرحلة جديدة من التسامح والعفو المتبادل بين جماعات المجتمع وفئاته المختلفة^{xlviii}، ولقد ساعدت أعمال لجان المصالحة على تنمية وإثراء سلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة، دعماً للتحوّل الديمقراطي في جنوب إفريقيا وبناءاً لدولة الحق والقانون وإشاعة قيم وثقافة المواطنة وحقوق الإنسان^{xlix}، الأمر الذي جعل كثير من المراقبين يعتقد بأن تجربة جنوب إفريقيا قد نجحت لأنها لم تنهز من ماضيها، بل تناولته بالتشريح مستخلصة منه الدروس والعبر في الممارسة السياسية، وفي الخطاب السياسي الرسمي، فأصبحت أكثر لجان الحقيقة والمصالحة شهرة رغم أنها لم تكن الأولى منذ إنشاء أول لجنة في أوغندا سنة 1974، بل لأنها وصلت لأهدافها في خلق مجتمع معافى قادر على تجاوز المراتب¹.

وفي مقارنة المصالحة الوطنية في الجزائر بتجربة جنوب إفريقيا، نجد أنه في الجزائر قد جرت محاولات عديدة للخروج من الأزمة في تسعينيات القرن العشرين مع ندوات الحوار التي عقدت بعد توقيف المسار الانتخابي، كان لدى الأطراف جميعها شروط لا يمكن التنازل عنها، حيث أن غياب التنازلات قد أفشل الحوار، ولم يتأكد الأطراف المتنازعة من ضرورة الحل التفاوضي إلا مع تصاعد الخسائر مع غياب أفق الحسم، وعلى عكس جنوب إفريقيا التي تمكنت فيه لجنة الحقيقة والمصالحة من توليد مساحة عامة يتعايش فيها الضحية والجاني في دولة أعيد تصميمها، لم تتمكن الجزائر من إحداث مكان الالتقاء الذي يوحد المجتمع الذي عانى من ثقل الأزمة من خلال سياسة المصالحة، حيث يعتبر البعض التشريع بالأوامر الرئاسية - تقادياً لفتح النقاش - العام عجزاً في سياسة المصالحة الوطنية الجزائرية²، حيث استمرت العمليات التفجيرية ذات الأهداف النوعية والتي طرحت العديد من التساؤلات في ما بعد بالجزائر حول استقرار المصالحة، خاصة في ظل تطور الجماعات المسلحة واعتمادها أساليب جديدة تجعلها أكثر خطورة مثل الاختطاف، التعامل مع التنظيم الدولي "القاعدة"، الانسحاب إلى الصحراء، وتراجع وهج المصالحة الذي بدأ

به تراجع في النهاية، لتعرف الساحة السياسية نوعاً من الركود، فهناك من اعتبر ذلك بسبب ملامحه السياسية من طرف جهات فاعلة في السلطة، لأن نفس المجموعة التي رفضت مشروع العقد الوطني لا تزال تعرقل المصالحة الوطنية، بإفراغها من أي مفعول سياسي، ولا شك أن حصيلة السياسة الأمنية مثلت ثقلًا كبيراً لم يعد في مقدور السلطة تحمله خاصة مع تزايد الضغط الدولي، وتوجهت محاولات أخرى للبحث في المجال التفاوضي عن حل للأزمة، وكانت المبادرة للجيش حين باشر اتصالات مع "الجيش الإسلامي للإنقاذ" كانت نتيجته الدعوة إلى هدنة من جانب واحد من طرف الأخير، فكان الاتفاق المبرم بين الطرفين أرضية لقانون "الوثام المدني" الذي قنن الهدنة المعلنة، وسمح بإعطاء أمل في حل سياسي للأزمة، تطور سنة 2005 إلى "قانون السلم والمصالحة الوطنية"، وهو الأمر الذي جعل الخاصية المميزة للمصالحة الجزائرية أنها كانت وليدة سياق أزمة أمنية جعلها محكومة بمقتضيات السياسة الأمنيةⁱⁱⁱ، ويختلف نموذج جنوب إفريقيا عن نموذج الجزائر وغيره في اعتماده مبدأ اعتراف المسؤولين عن الانتهاكات في مقابل العفو، ولا يمكن مقارنة حدة الانقسامات في ظل نظام تمييزي عنصري مقل "الأبارتايد" في جوب إفريقيا مع أي سياق آخر، إذ شكلت المصالحة في جنوب إفريقيا معبراً تجاوزت منه التحول الديمقراطي، وأحدث قطيعة بين النظامين السابق والجديد، فكانت المقاربة راديكالية وسلمية في نفس الوقت، على خلاف الحالة الجزائرية والتي تمثل فيها المصالحة استمراراً للنظام القديم، ومن ثمة يعتبر النموذج الجنوب إفريقي وليد سياق خاص وتدخل عوامل كاريزمية وفريدة من نوعها، ومن الصعب إعادة إنتاجها، رغم أن كل التجارب التي تلت قد استلهمت منهاⁱⁱⁱⁱ.

أما في حالة العراق؛ فلا يزال موضوع العدالة الانتقالية يثير مجموعة من التساؤلات حول مستقبلها، والتي بدأت مع بدايات التغيير الذي حصل في العراق سنة 2003، فمن أجل تحقيق تلك الغايات أنشئت العديد من المؤسسات على أرض الواقع منها، المحكمة الجنائية العراقية العليا والهيئة الوطنية العليا للمساءلة والمصالحة الوطنية، وهيئة دعاوي الملكية ومؤسسة الشهداء وكذا مؤسسة السجناء السياسيين، وبالرغم من تلك الإجراءات المحققة في سبيل الوصول إلى سلام وعدالة مجتمعية في الدولة منذ سنة 2003 وما نتج عنه من تصاعد عنف مستمر، إلا أن الملاحظ بأن تلك الإجراءات الحكومية التي كانت تأمل منها الحكومات المتعاقبة على تحقيق العدالة الانتقالية في العراق لم تؤدي إلى شيء ملموس عملياً بشأنها ما عدا بعض التعويضات المادية لذوي الشهداء ويرجع ذلك إلى التنافس الكبير الذي شهدته الساحة السياسية العراقية من خلال الكتل والأحزاب وكذلك عدم وجود رؤيا واضحة للأحزاب^{iv} بشأن موضوع العدالة الانتقالية فيها لحد الآن.

وإذا نظرنا في الحالات العربية والتي شهدت موجة "الربيع العربي" وخاصة تلك الدول الواقعة في شمال إفريقيا والتي قامت فيها ثورات شعبية للإطاحة بنظام الحكم فيها المتمثلة أساسا في تونس ومصر وليبيا، لا تزال تغيب عنها مصالح وطنية شاملة تستمد مقوماتها من أسس العدالة الانتقالية التي تجمع كافة القوى السياسية وتؤهلها للعمل معا من أجل بناء نظام سياسي جديد، يحل محل النظام الذي قامت الثورات للإطاحة به، وتحقيق أهداف الثورة المعلنة في الحرية والكرامة وتحسين ظروف العيش وضمان استقرار المجتمع بعد الثورة، في ظل الرفض الشعبي لبقاء رموز الأنظمة السابقة^{iv}، إذ طالب بمحاسبة تلك الأنظمة على ما فعلوه من انتهاكات وسجن وتعذيب واختفاء قسري للكثير من الأفراد فيها، فإنه وفي ظل التوترات والمشكلات التي لا زالت تعاني منها تلك الدول رغم إسقاط تلك الأنظمة، لا بد من الأنظمة الجديدة وشعوب تلك الدول سواء في ليبيا أو تونس أو اليمن أو مصر وأيضا حتى العراق، أن تأسس لممارسات بديلة لإعادة الاندماج والمصالحة والعمل على تعافي المجتمعات في مختلف مناطقها^{vi}، وعدم إقرار قانون العزل السياسي، رغم إشكالية عملية اندماج وإعادة إدماج أفراد الأنظمة السابقة، وهذا الأمر لا يتأتى إلا من خلال العمل بتجربة جنوب إفريقيا المتعلقة بإقرار المصالحة الوطنية وتنصيب لجنة الحقيقة والمصالحة.

ولكن التأكيد هنا على أن يحظى عمل لجنة الحقيقة والمصالحة أو لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في زمان ومكان معينين بتأييد شعبي قبل المباشرة به في أي من دول ثورات الربيع العربي، ليس فقط قي صفوف القادة السياسيين المحليين والمنظمات غير الحكومية، ولكن أيضا وبصفة أساسية في صفوف عامة الناجين، ويمكن أن تشكل تقارير الحقيقة إطارا معنويا وتاريخيا مهما لجلسات النقاش حول فترات العنف وقمع الدولة والنظام السابق، حيث يمكن أن يعزز إنشاء مؤسسات وطنية مستقرة توفر الشرعية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وسيكون اعتماد لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أكثر فعالية، خاصة إذا أسست عملها على الممارسات المعتمدة لمداداة الجراح والمصالحة عند تشكيلها^{lvii}، لذلك لا بد من عدم إهمال هذه العمليات وعدم النظر إليها باعتبارها أقل أهمية من عمليات إعادة البناء الوطني، فإذا ما كان هناك عدم ثقة بين المحكومين والحاكمين الجدد في دول الثورات العربية وعدم إنصاف الذين تعرضوا للتعذيب والإقصاء وانتهاك حقوق الإنسان، وإعادة رموز الأنظمة السابقة والتي ثبت عنها تلك الأعمال للعمل في مختلف الحقائق الوزارية والإدارات والمؤسسات المدنية والأمنية، من شأنه أن يخلق حالات عدم الثقة وربما ما يمهد لأعمال عنف أخرى والخروج في احتجاجات متتالية ذات طابع غير سلمي، والذي يخلق حالة من الانفلات الأمني والسياسي، لذلك يتعين هنا أن يتم تطوير صور الاستجابة لممارسات القاعدة الشعبية وأن يتم التأسيس للعمل عليها.

وعليه فقد برزت المصالحة كموضوع يفرض نفسه في الوقت الراهن بسبب الحاجة إلى دراسة شروط السلام المستقر والدائم في حل النزاعات الوطنية، ويجب أن نشير هنا بأن "حل النزاع" ينهي النزاع لكنه لا يضمن عدم انبعائه من جديد، ولأن المصالحة تساهم في استقرار السلام وتحويل العلاقات بين الأعداء السابقين، فهي تتعدى إذن حل النزاع وتهتم بعائق إرساء العلاقات السلمية، وعموما تحتاج الأطراف المتنازعة التي تريد العيش معا في مجتمع واحد يسوده السلم إلى بناء ميكانيزمات تعزز التكامل والقبول بضرورة التغيير السيكولوجي للمعتقدات والسلوكيات^{lviii}، ومن هذا المنطلق يجب على الفرقاء في دولة ليبيا أن يعمدوا إلى المصالحة المجتمعية، وإشراك جميع القبائل والمجتمع القبلي الليبي في إرساء العلاقات السلمية من أجل استتباب الأمن وتحقيق العدالة الاجتماعية، لأن المصالحة المجتمعية القبلية وحدها الكفيلة في المساهمة في استقرار السلام في ليبيا، وأخذ العبرة من دولة جنوب إفريقيا الكثيرة الإثنيات والأعراق ولكنها استطاعت عن طريق المصالحة المجتمعية في ظل تنازلات مختلفة والتي أفضت إلى إقامة عدالة انتقالية استطاعت أن تخرج البلاد من الجحيم نحو الفوضى والسياسات الانتقامية المتبادلة بين الأغلبية من الأفارقة السود وبين البيض.

4. مجال الإصلاحات السياسية والترتيبات المؤسسية والدستورية من أجل إنجاز الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا

تشير المحاكمات وبرامج الاعترافات مقابل المزايا وحالات العفو المشروط وهيئات الحقيقة والتعويضات، إلى أنه يمكنها جميعا أن تسهم في إيجاد بيئة تتنبأ بالظروف التي أفضت إلى إرتكاب مختلف الانتهاكات والفضائع، ولكنها تظل غير كافية من دون إصلاحات مؤسسية، حيث تركز مثل هذه الإصلاحات عادة على الأجهزة الأمنية، بما في ذلك الشرطة والجيش والمخابرات والأجهزة المرتبطة بها، كما يمكن أن تستهدف بشكل واسع نظام العدالة، بما في ذلك الجهاز القضائي وهيئات المؤسسة أو التشريعية الجديدة المنشأة لحماية حقوق الإنسان، وهيكلية الحكم التي يمكن أن تشمل تفويض الصلاحيات السياسية للمناطق أو الفئات المهمشة أو معالجة حالات عدم المساواة^{lix}، ومن ثم فإن تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا قد تميزت بخصوصيات، وجاءت في سياقات سمحت بإقامة إصلاحات سياسية وتجسيد ترتيبات مؤسسية ودستورية من أجل إنجاز وإنجاز تجربة الانتقال الديمقراطي فيها، مما جعلها تعد من أبرز تجارب العدالة الانتقالية في إفريقيا وكذا بقية دول العالم.

فبعد نجاح تجربة الانتقال الديمقراطي باعتماد نموذج الإحلال التحولي في جنوب إفريقيا، استطاع حزب "المؤتمر الوطني الإفريقي" بقيادة "نيلسون منديلا" إجبار حكومة الأقلية البيضاء على الاعتراف بالحقوق الدستورية الكاملة لكل مواطني دولة جنوب إفريقيا، فأصبح لكل مواطن - بغض النظر عن لونه

أوعرقه أو دينه - حق التصويت والمشاركة في الانتخابات على أساس قاعدة "شخص واحد - صوت واحد" **one vote - one man**، وهو ما تأتى وتجسد في شهر أبريل/ إبريل 1994م من خلال إجراء أول انتخابات برلمانية غير عنصرية، شارك فيها 86% من الناخبين، وفي شهر ماي من نفس السنة؛ اجتمع البرلمان الجديد لأول مرة بصفته جمعية تأسيسية^{ix}.

وبخصوص اللغات والدستور الجديد، فقد حاولت جنوب إفريقيا توسيع مجالات الاختيار أمام الذين لا يعرفون اللغة الإنجليزية والإفريقانية، بالدعوة إلى اعتماد 11 لغة رسمية معترف بها في الدستور منذ سنة 1994، منها 9 لغات للسكان المحليين بالإضافة إلى الإنجليزية والإفريقانية، ورغم وجود برنامج طموح للترجمة في المحاكم يبرز معظم الدول الأخرى، فقد أظهرت دراسة عن المحاكم في منطقة "كواكوا" في "الولاية الحرة" وهي منطقة يتكلم معظم سكانها لغة "سيسوتو"، إذ أنه حتى عندما يكون القاضي والمدعي والمتهم إفريقيين ويتكلمون لهجة "سوتو الجنوبية" كلغة أم، فإن إجراءات المحاكمة تدار بلغة إنجليزية من الدرجة الثانية، وبمساعدة مترجم تعينه المحكمة يترجم من لغة "سيسوتو" وإليها لفائدة المتهم^{ix}.

وفيما يتصل بشكل الدولة والنظام السياسي والترتيبات الدستورية، فقد نص دستور 1993 في المادة الأولى من إطار المبادئ الدستورية الوارد في الجدول الرابع من دستور 1993؛ على ضرورة أن يتضمن دستور جنوب إفريقيا الدائم على إقامة دولة واحدة ذات سيادة ومواطنة عامة، ونظام حكم ديمقراطي يلتزم بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء وبين كافة الأجناس، كما تضمن المادة الثالثة على أن الدستور يدعم المساواة والوحدة الوطنية، كما أقرت المادة السادسة إلى أهمية أن يكون هناك فصل بين السلطات الثلاث في جنوب إفريقيا مع وجوب رقابة وتوازن يضمن تحقيق المسائلة والتجاوب والانفتاح بينها، وأكدت المادة الثامنة على ضرورة أن يكون هناك حكم نيابي قائم على تعدد الأحزاب والانتخابات الدورية عبر الاقتراع العام والقوائم والتمثيل النسبي، ونصت المادة 16 من الجدول الرابع من الدستور المؤقت على ثلاث مستويات من الحكم هي المستوى الوطني؛ مستوى المقاطعات والمستوى المحلي، وفي هذا الإطار نظمت المواد 17 - 27 من إطار المبادئ القواعد الواجب اتباعها في تعيين حدود وصلاحيات كل مستوى من هذه المستويات مع تحصين هذه الاختصاصات والصلاحيات عبر اشتراط أغلبية وإجراءات خاصة لتعديل حدود وسلطات تلك المستويات، على نحو يضمن لها حسن أداء مهامها، في إطار الإقرار بضرورة الوحدة في ظل التنوع الثقافي ومشروعية الحكم الذاتي للمقاطعات التسع التي قسمت إليها البلاد والتي تتمتع كل منها بدستور خاص وسلطات تشريعية وتنفيذية خاصة^{ixii}.

أما بخصوص الترتيبات المؤسسية؛ وعلى الرغم من إقرار دستور 1993 صيغة الاقتراع العام وفق قاعدة "شخص واحد - صوت واحد"؛ قد أكد على مبدأ التمثيل النسبي في المؤسسات السياسية في جنوب

إفريقيا بمستوياتها الثلاث السالفة الذكر، حيث نصت المادة 88/1 على أنه: "يتكون مجلس الوزراء من الرئيس والنواب التنفيذيين للرئيس وما لا يزيد عن 27 وزيرا يعينهم الرئيس بمقتضى الدستور"، كما نصت المادة 84/1 على أن الحزب الذي يحصل على ثمانين مقعدا في الجمعية الوطنية أو أكثر من مقاعد البرلمان يحق له أن يعين نائبا للرئيس، وإذا لم يحرز أي حزب أو حقق حزب واحد فقط العدد المطلوب من المقاعد، فإنه يحق للحزب الذي يليه مباشرة أن يعين نائبا للرئيس من بين أعضائه في البرلمان، وتضمنت المادة 88/2 حق الحزب الذي يحصل على عشرين مقعدا أي (5%) من مقاعد الجمعية الوطنية أن يشترك - إذا رغب - في حكومة الوحدة الوطنية بحقيبة وزارية أو أكثر حسب عدد المقاعد التي فاز بها^{ixiii}.

كما أن تم احتواء قوى العنف وتحييدها، والتي ترجع إلى ماقبل مرحلة المفاوضات حول آليات التحول، فقد اشتركت حكومة الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الإفريقي كل على حدة، في العمل على ضمان حياد قوات الجيش والبوليس الحكومي واستمرار ولائهما للحكومة القائمة وذلك من خلال عمليات التطهير التي قام بها الرئيس "ديكليرك" منذ سنة 1992، لإقصاء العناصر المناهضة لعملية الإصلاح والتحول السياسي، وعلى الرغم من المخاطر التي أحاطت بمثل هذه الخطوة، إلا أن التأييد الذي حصل عليه "ديكليرك" في الاستفتاء الذي أجري سنة 1992 (للبيض فقط) حول موقفهم من الإصلاحات، والتنازلات التي قدمها المؤتمر الوطني الإفريقي بتخليه عن الكفاح المسلح كسبيل للتغيير، مضافا إليه اختلاف توجهات قادة الأجهزة العسكرية والأمنية ما بين مؤيد ومعارض لعملية الإصلاح، وكذا خضوع الجيش الجنوب إفريقي للسلطة المدنية، مما ساعد كل ذلك على إلتزام المؤسسات الأمنية (الجيش والبوليس) وقياداتها في مجملها بمسار الإصلاح، فمع تولي الحكومة الانتقالية استمرت سياسة احتواء مكالب الجماعات المختلفة ومساعي السيطرة على المؤسسات الأمنية، كما تعهدت الحكومة بتوفير عمليات تأهيل وتدريب للأفراد الذين سيتم تسريحهم والإستغناء عنهم من قوات الحركات الوطنية، وكذا قوات الأمن وتعويض من يترك الخدمة في القوات المسلحة والشرطة، مع التعهد بعدم المساس بأوضاع الأقلية من البيض داخل المؤسسات خلال فترة الحكم الإنتقالي، مما جعل التركيب الإثني لقوات دفاع جنوب إفريقيا تتغير بشكل ملحوظ لصالح تمثيل الأفارقة السود داخل الرتب العليا في إطار سعي النظام لإحداث تمثيل متوازن بين عناصر المجتمع داخل مؤسساته المختلفة بما في ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية^{lxiv}، حيث كان الهدف من الإصلاح المؤسسي (أو التحول كما دعي محليا) لقطاع الأمن هو إلى حد كبير تغيير صورة الجيش والشرطة، والتي كانت تهيمن عليها الأقلية من البيض في ظل نظام الفصل العنصري، وهذا ينطوي على دمج مختلف الفصائل المسلحة التي كانت في القوى المعارضة؛ في القوات العسكرية وقوات الشرطة، واستخدام برنامج عمل إيجابي

على نطاق واسع لتوظيف وترقية هؤلاء الأفراد، لا سيما إلى الرتب العليا والمناصب التي كانت تهيمن عليها الأقلية البيضاء في ظل نظام الفصل العنصري^{lxv}.

وعليه ربما يكون الإصلاح المؤسسي هو أحد التعويضات التي يقبل بها ضحايا الأنظمة السابقة في المجتمع، والتي تساعد على حل النزاع وتحقيق العدالة الانتقالية في دولة ما، وفي هذا الإصلاح يتم إعادة هيكلة أجهزة الدولة القمعية والمتمثلة في الشرطة والجيش، أو المؤسسات الإدارية لتفادي إنتشار الفساد والوقوع في أخطاء الماضي^{lxvi}، كما كان للجهاز القضائي العامل الأساسي وراء النجاح الذي حقته جنوب إفريقيا للخروج من المرحلة الانتقالية، على اعتبار أنه الجهة الثانية المعنية بالإصلاح المؤسسي والتي تعتبر ركنا أسيا في تحقيق العدالة الانتقالية^{lxvii}، وهو ما أعطى خصوصية لتجربة جنوب إفريقيا.

كما أدت التطورات القانونية الدولية إلى زيادة التحفيز على سن تشريعات وطنية تجرم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وأرست سوابق ومعايير دولية للمحاكمات المحلية والإصلاحات التشريعية، من خلال قيام دولة جنوب إفريقيا على تعديل قوانينها الجنائية لتجريم طائفة واسعة من الانتهاكات الجنسانية^{lxviii}، كما عملت على تعزيز جهود جبر الضرر ببرامج الجبر الموقته والعاجلة^{lxix}.

وعلى الصعيد الإصلاحات الاقتصادية، وفي ظل الواقع الاقتصادي المعقد وشديد التباين بين الجماعات المختلفة في جنوب إفريقيا، سعى النظام السياسي إلى التوفيق بين احتواء مخاوف البيض فيما يتصل بممتلكاتها وأوضاعها الاقتصادية المتميزة في مجتمع من خلال تأكيد الالتزام بالضمانات الدستورية الواردة في هذا الشأن، والتجاوب مع آمال وتطلعات الجماعات المستضعفة خلال الحقبة العنصرية وفي مقدمتها الجماعة السود، من خلال زيادة تمثيل هذه الجماعة في المؤسسات والإدارات العامة في البلاد، والتعهد بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية لهم، من خلال التأكيد على الالتزام بمال ورد في برنامج التعمير والتنمية (R.D.P) "Reconstruction And Development Program" الذي طرحه "نيلسون منديلا" قبيل إنتخابات سنة 1994، كركن أساسي من أركان البرنامج السياسي للحزب، وتمثلت أهم ركائز هذا البرنامج ومبادئه على التأكيد على القيادة الشعبية للبرنامج وتحقيق الأمن والسلام للجميع، والسعي إلى أمة تربط بين التعمير والتنمية في ظل جنوب إفريقيا ديمقراطية باعتبار الأخيرة متطلب أساسي للتنمية والتعمير، وقد سعت الحكومة الانتقالية في جنوب إفريقيا لتحقيق الأهداف السالفة الذكر من خلال سلسلة من القرارات والقوانين الإصلاحية، أبرزها ما عرف بالإجراءات الإيجابية الموجهة "Affirmative Action" والتي تضمنت العمل على تحقيق التوازن بين الجماعات المختلفة فيما يتصل بشغل الوظائف الحكومية والخاصة على نحو متحيز لصالح الجماعات المستضعفة في الفترة العنصرية وبخاصة الأفارقة، وقد ساعد على ذلك

ما ورد في الدستور من الإجراءات المتخذة لصالح الفئات التي عانت المرحلة العنصرية من أجل رفع ما حاق بهم من أذى^{lxx}.

كما قامت الحكومة الديمقراطية بتطبيق سلسلة من البرامج المصممة لتخفيض الفوارق في التوظيف، فجاء قانون المساواة في التوظيف الصادر سنة 1998 والذي فرض على أصحاب العمل أن يقدموا معلومات عن مبالغ التعويض والمنافع في كل فئة مهنية على أساس العنصر والجنس، وأن يتخذوا الإجراءات الملائمة إذا كانت هناك اختلافات غير مناسبة في دخل العاملين، كما يتعين على الشركات التي يفوق حجمها حدا معيناً أن تزود الدولة بتقارير سنوية توضح وتخطط لجعل قواها العاملة تمثل التركيبة السكانية على جميع المستويات بشكل أفضل^{lxxi}.

ورغم نجاح عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، وانتقال التجربة الديمقراطية من مرحلة التحول إلى مرحلة الترسخ والتدعيم منذ سنة 1999 وإجراء انتخابات في 2 جوان من نفس السنة، والتي أفرزت عن تولي "تابو إمبيكي" خلفاً لـ "نيلسون منديلا" ثم إعادة انتخابه من جديد سنة 2004، مع هيمنة "حزب المؤتمر الوطني" على أغلبية الثلثين في البرلمان، إلا أن مستقبل تلك التجربة قد ارتبط بقدرة النظام الجديد على مواجهة مجموعة متنوعة من التحديات التي تتعلق في مجملها بالواقع الاقتصادي الاجتماعي في جنوب إفريقيا وطبيعة قدرات النظام وإمكاناته^{lxxii}.

5. متطلبات إقامة نظام العدالة الانتقالية اللازمة في جنوب إفريقيا

يعتبر "دانكورت روستو Dankwart Rustow"^{*} بأن اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية ستمنع المواطنين من الحصول على حقوق سياسية متساوية، وبعبارة أخرى لا يمكن أن تترعرع الديمقراطية السياسية مع وجود اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية، وفي نفس السياق يؤكد "روبرت دال Robert A Dahl"^{*}، أن رأسمالية الشركات الحديثة تنزع إلى "إنتاج أشكال مختلفة من اللامساواة الساحقة في الموارد الاجتماعية والاقتصادية إلى حد أنها تتسبب في انتهاكات جسيمة للمساواة السياسية، ما يقود لاحقاً على إرساء العملية الديمقراطية، ويمضي "دال" قدماً مقترحاً نظاماً من الرقابة التعاونية على الاقتصاد، وهو بهذا ليس وحيداً في هذا المقترح، فقد عبر آخرون عن وجهة النظر هذه التي تؤكد الحاجة إلى توسيع اتخاذ القرارات الديمقراطية إلى حد ما هو أبعد من الحكومة، والحياة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً^{lxxiii}.

فعلى الرغم من أن تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا تعتبر أكثر التجارب نجاحاً وفعالية، إلا أنها لا تزال تعاني من تحديات على اعتبار أن حالة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية لا تزال قائمة في بعض الأحيان، فالمساواة في التوظيف تبقى من بين العوائق، حيث نستشف ذلك من خلال نسب توظيف الأغلبية من السود المتدنية مقارنة بالأقلية من البيض وهو الأمر الذي قامت عليه عملية الانتقال الديمقراطي

فيها، فعند انتهاء نظام التفرقة العنصرية الأبارتايد سنة 1995 كان البيض يشكلون نسبة 13% من السكان يجنون 59% من الدخل الخاص، فيما كان الأغلبية من السود الأفارقة الذين تبلغ نسبتهم 76% من السكان يحصلون على 29%، وأظهر مسح أجري سنة 2000 وشمل 161 شركة كبيرة توظف 560.000 عامل، أن البيض مازالوا حتى ذلك الحين يحتلون 80% من المناصب الإدارية، كما كان الفارق العنصري في الأجور كبيرا، وإن كان قد تناقص بنسبة كبيرة عن ذي قبل، رغم أن الحكومة الديمقراطية في فترة ما بعد الأبارتايد كانت قد بدأت بتطبيق سلسلة من البرامج المصممة لتخفيض هذه الفوارق، فقانون المساواة في التوظيف الصادر في سنة 1998 يفرض على أصحاب العمل أن يقدموا معلومات عن مبالغ التعويض والمنافع في كل فئة مهنية على أساس العنصر والجنس، وأن يتخذوا الإجراءات الملائمة إذا كانت هناك اختلافات غير مناسبة في دخل العاملين، ويتعين على الشركات التي يفوق حجمها حدا معيناً أن تزود الدولة بتقارير سنوية توضح وتخطط لجعل قواها العاملة تمثل التركيبة السكانية على جميع المستويات بشكل أفضل^{lxxiv}.

وبناء على ذلك فإن الأسباب الاقتصادية الجذرية للصراع في جنوب إفريقيا لا تزال قائمة، ولا تزال الاختلافات بين الأغنياء والفقراء (وبين البيض والسود) كبيرة، ولا يزال مستوى الفقر والتخلف مرتفعاً لا سيما في المناطق الريفية، التفاوت في الدخل في جنوب إفريقيا متطرف، كما كان للنمو الاقتصادي المطرد خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين أن تسبب في النقص المستمر في الوظائف، وبلوغ معدل البطالة بنسبة 40%، والفشل في تلبية الاحتياجات الأساسية لمعظم الناس، كما أن توزيع الأراضي لا يزال يؤدي بشكل عنصري، حيث تعود ملكية معظم الأراضي إلى المزارعين البيض، مما زاد من حدة التوتر، والتي شكلت أهم القضايا التي لا تزال تغذي الصراع الاجتماعي في جنوب إفريقيا^{lxxv}.

فلا تزال جنوب إفريقيا تشهد مستوى عالياً من التشدد الأمني بالنسبة للشرطة، كما لا تزال هناك نزاعات سياسية في منطقة "طوازولو ناتال"، وتحولت بذلك هذه الدولة من وقع العنف السياسي إلى وقع العنف "الاجتماعي"، مما جعلها تتصدر لائحة الإجرام في العالم، إن لم يكن "الأبارتايد العنيف" سوى الجزء الظاهر من الجبل الجليدي، وأن ما بقي لا يزال ماثلاً متخفياً وراء الليبرالية الجديدة، كما أن السكان البيض يقفون عقبة أمام تجاوز نظام التمييز العنصري، من خلال التفاوت الاقتصادي الذي يحاصر جزءاً كبيراً من السكان السود في الفقر^{lxxvi}، فقد أعادت أحداث إضراب منجم "ماريكانا"^{*} في شهر أوت 2012 الشكوك حول نجاعة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا، حيث كشفت الأحداث التي تلت إضراب منجم "ماريكانا"، والتي قتلت فيها الشرطة أكثر من 30 شخص من عمال المناجم الذين احتجوا سلمياً على ظروفهم المعيشية، وعن أن العدالة الانتقالية لم تغير شيئاً من الظلم الاجتماعي الذي ظل متواجداً حتى بعد تفكيك نظام الفصل العنصري "الأبارتايد"، وهو الأمر الذي بات يلقي ظللاً وخيمة على نجاعة نهج العدالة الانتقالية^{lxxvii}.

والأمر لم يتوقف فقط عند أحداث منجم "ماريكانا"، فخلال السنوات الأخيرة اجتاحت جنوب إفريقيا حركة طلابية غير مسبقة في حركتها النضالية، منذ انتفاضة طلاب "سويتو" سنة 1976، حيث ظهرت "حركة # يجب إسقاط الرسوم" (#FeesMustFall)* خلال سنة 2015 واستمرت حتى عام 2016، وقد تمحورت المطالب حول التمتع بتعليم مجاني عالي الجودة، وتغيير مؤسسات التعليم العالي وإنهاء استعمار مؤسسات التعليم العالي، وقد امتدت هذه الحركة إلى جميع الجامعات العمومية، والتي تميزت بالتحالف الفريد بين الطلاب وعمال الجامعات المتعهدين العاملين بنظام المناولة، وفي خضم هذه النضالات كانت هناك المواجهة المباشرة مع فشل الديمقراطية ومغالطة وزيف فكرة "الأمة القزحية" التي سوّقت في جنوب إفريقيا بعد عام 1994.

وعلى الرغم من أن مفهوم الديمقراطية لديه تفسيرات متنوعة تشمل حكومات منتخبة ديمقراطياً، وانتخابات حرة ونزيهة، ومجسدة لممارسات حقوق الإنسان، فإن معاني الديمقراطية بالنسبة إلى الشعب الجنوب الإفريقي ذات رسوخ عميق من خلال الإقصاء والاستبعاد التاريخي لأغلبية السكان، فضلاً عن قرون وسنوات العبودية والاستعمار كانت هناك 46 سنة من النضال ضد نظام الفصل الأبارتايد العنصري، الذي قام عمداً بإبعاد واستبعاد السود من الفضاء الاجتماعي الثقافي والفرص الاقتصادية، كان الأغلبية من السود في جنوب إفريقيا يتطلعون إلى تجسيد المعاني الملموسة للديمقراطية، والأهم من ذلك؛ أن فكرة "أمة قوس قزح أو الأمة القزحية" اقترحت أنه مع اختفاء نظام الفصل العنصري، سيصبح شعب جنوب إفريقيا الذين كانوا منقسمين عرقياً سيصبحون أمة واحدة تتمتع بفرص متكافئة في النفاذ إلى المواد الاجتماعية الثقافية والاقتصادية^{lxxviii}.

كانت "حركة # يجب إسقاط الرسوم" (#FeesMustFall) تقود نضالاً مبنياً على إدراك والتأكد من أن الديمقراطية كانت خدعة وأن أمة قوس قزح أسطورة، فعلى الرغم من أن أكثر المؤسسات الجامعية البيضاء تاريخياً مثل جامعة ويتواترساند (ويتس) وجامعة كيب تاون (UCT) من بين أخريات، تفخر بتحويل الطلاب من خلال زيادة عدد الطلاب السود فيها، وهذا أبعد ما يكون عن الواقع، فلا تزال هاتان الجامعتان من بين أكثر الجامعات غلاء في البلاد مسبوغتين بعنف عميق الجذور الثقافية والإبستيمولوجية، علاوة على ذلك، ورغم أن عدد الطلاب السود قد ازداد ضمن الجامعات، فإن مؤسسات التعليم العالي تواصل بشكل منتظم وممنهج استبعاد وإقصاء الطلاب ذوي الأصول الفقيرة اجتماعياً وجغرافياً وثقافياً واقتصادياً^{lxxix}.

لقد كان من المتوقع في جنوب إفريقيا في ما بعد عام 1994، أن تستفيد المجموعات المستبعدة والمقصية سابقاً من نظام الحكم الديمقراطي والإجراءات الديمقراطية؛ على اعتبار أن حزب التحرير الرئيسي "المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)"، يضع في شعاره "حياة أفضل للجميع"، حيث توقع الناس أن تتحسن

حياتهم في جميع المجالات، بما في ذلك الحصول على التعليم المجاني العالي الجودة كما اقترحه ميثاق الحرية، والوصول إلى السكن اللائق، وإلى المياه والكهرباء، وإلى الفرص التشغيلية، والمرافق الصحية كما هو موضح في وثيقة سياسات برنامج إعادة البناء والتنمية (RDP)، وتظهر موجات الاحتجاج ذات العلاقة بخدمات التوصيل التي دمرت البلديات والمناطق التي يقطنها السود بعد عام 1994، من خلال حدوث أعمال العنف في صفوف القطاع العمالي من قبيل مجزرة "ماريكانا" سنة 2012، واحتجاجات حركة "# يجب إسقاط الرسوم" (#FeesMustFall)، من بين عدد آخر من حالات فشل الدولة في جنوب إفريقيا في توفير مخرجات الديمقراطية المنتظرة^{lxxx}.

فليس من الممكن فصل الجامعات الجنوب إفريقية عن النظام الاجتماعي الأوسع، وحتى يتم التمكن من تفكيك وإزالة الأزمة الديمقراطية لما بعد سنة 1994، من المهم جدا العودة إلى نموذج التحول نحو الديمقراطية الجنوب إفريقي الذي تم التفاوض عليه، لقد كان مجرد التفاوض يعني ببساطة إعادة التوقيع الاستراتيجي للأطراف المتفاوضة وإعادة مموهة نُقَدَّم على أنها جهد ميوّوس منه لتحقيق انتقال سلمي، وقد أدى هذا إلى أن الغالبية السود في جنوب إفريقيا لا يحصلون إلا على السلطة السياسية لممارسة حقهم في التصويت والتنظيم، وهو الحق الذي ما يزال مهددا من قبل عنف الدولة ما بعد عام 1994، وفي مقابل ذلك لا تزال السلطة الاقتصادية والموارد الإستراتيجية من قبيل الأرض والبنوك والمناجم بين أيدي الملاك السابقين، مما أبقى سيطرة وهيمنة نظام التفوق الأبيض، حيث يستمر هذا الوضع في إقصاء ما يقارب 80% من الغالبية السود من الاقتصاد، ومن ثم فإن الحديث عن الديمقراطية في جنوب إفريقيا ما بعد سنة 1994 يصبح من مستحيلا من دون مواجهة التفاوت الاقتصادي الهيكلي^{lxxxi}، فقد كان أحد أوجه الضعف العام في عمل لجنة الحقيقة والمصالحة هو مهمتها الضيقة المتمثلة في التحقيق في الانتهاكات العنصرية الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما يعني افتقار لجنة الحقيقة والمصالحة التركيز على العدالة الاجتماعية - الاقتصادية وهو ما عمل على الحد من مساهمتها الشاملة في المصالحة بجنوب إفريقيا^{lxxxii}.

ولأجل ذلك برزت "حركة إسقاط الرسوم" (#FeesMustFall) لمواجهة مسائل الإقصاء ومن أجل المطالبة بالمساواة في الحصول على التعليم المجاني ذي الجودة، وإنهاء الاستعمار في المشروع الأكاديمي والثقافة الجامعية، وعلى الرغم من أن مؤسسات الأقلية البيضاء قد ادعت أنها تحولت من حيث مستوى عدد الطلاب، إلا أن الاستبعاد الهيكلي المنظم لا يزال يوزع أوجه عدم المساواة على أسس عرقية، إذ تعني الرسوم الباهظة أن أولئك الذين يستطيعون الدفع وهم في الغالب من الطلاب البيض وبعض السود من الطبقة الوسطى، سيحصلون على حق الوصول على التعليم المجاني في حين يتم استبعاد معظم الطلاب السود بشكل منهجي مما يبطل فكرة وجود دولة "قوس قزح" أو "الأمة القُرحيّة"، علاوة على ذلك؛ فإن الطاقم

الأكاديمي وهيئة التدريس الدولية كما الجنوب إفريقية لا تزال بيضاء فيما يظل البرنامج الأكاديمي مركزيا أوروبا في أغلبه، مما يخلق تعارضا وصدامات ثقافية^{lxxxiii}.

وعليه فقد ظهرت حركة "إسقاط الرسوم" لمواجهة مظاهر فشل النظام الديمقراطي الهادف إلى إنجاز وتحقيق ديمقراطية ملموسة وتحقيق حلم "الأمة قوس قزح"، فعلى الرغم من أن الحركة شكلت تحديا كبيرا للجامعات وللدولة، إلا أنها واجهت تحديات، فبعض النشطاء فيها من الطلاب ما زالوا يقعون في السجون وبعضهم محالون في قضايا أمام المحاكم، وعلى الرغم من أن دولة جنوب إفريقيا تتقدم نحو نشر وإقرار التعليم المجاني للفقراء، فإن النضال من أجل تعليم مجاني ذي الجودة ومتمحرر من الاستعمار لا يزال مستمرا^{lxxxiv}.

كما شهدت جنوب إفريقيا إتساعا في الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فقد صنف البنك الدولي جنوب إفريقيا كواحدة من أكثر دول العالم في معدلات عدم المساواة، فهناك تفاوت واضح في الدخل ليس فقط بين الأغنياء والفقراء، ولكن بين السود والبيض، ولعل أحد المؤشرات في هذا الإطار؛ هو معدل البطالة فبينما بلغ متوسط معدل البطالة في جنوب إفريقيا سنة 2019 حوالي 25% فإنه بعد نهاية الفصل العنصري سنة كان متوسط معدل البطالة بين البيض في جنوب إفريقيا أقل من 8.1%، علاوة على ذلك يقل متوسط دخل أسر السود في جنوب إفريقيا بنسبة 20% مقارنة بالأسر البيض، ويرجع هذا التفاوت إلى وجود عدد قليل من العمال البيض من ذوي المهارات العالية، وعدد كبير من العمال السود من ذوي المهارات المنخفضة، ويتطلب علاج هذه المشكلة التركيز على رفع كفاءة العمال السود بدلا من التركيز الأحادي على توفير فرص العمل^{lxxxv}.

وعليه ومن أجل إقامة نظام العدالة الانتقالية اللازمة في جنوب إفريقيا سيكون هناك دائما حاجة إلى توثيق العنف الاجتماعي والاقتصادي والاعتداءات على حقوق الإنسان، ويمكن أن تكون لجان الحقيقة وسيلة مهمة لتحديد مسؤوليات الدولة في ظل ظروف معينة^{lxxxvi}، ومن الضروري جدا العمل على تجسيد وترسيخ العدالة الاجتماعية والقضاء على سياسات التمييز والإقصاء وانعدام المساواة في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع الجنوب الإفريقي، ليس هذا فقط بل أن الأمر قد تعدى إلى عدم المساواة في التعليم أيضا وهو ما ألقى بظلاله حول تجربة العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا.

إن أبعاد تحقيق طبيعة الديمقراطية هي احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للأفراد، وتأكيد المواطنة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وعليه فإنه من باب ومنطلق إقامة وتعزيز العدالة الانتقالية اللازمة في جنوب إفريقيا بعد تجربة فريدة من نوعها في دول العالم، فإن الأمر يقتضي متطلبات لإقامة وإرساء وأيضا الحفاظ على نظام العدالة الانتقالية، ويمكن إيضاحها في ما يلي:

1. المساواة في الانتفاع بخيرات المجتمع ومساعدة الأفراد على تنمية شخصياتهم واكتسابهم المهارات حتى يصبحوا أعضاء عاملين مخلصين في المجتمع.
2. خلو المجتمع من الظلم والعدوان والإستغلال، والتعصب والاستبداد والعنصرية والعمل على إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية^{lxxxvii}، وهذا ما نريده أن يتجسد بحق وعلى أرض الواقع سواء في جنوب إفريقيا أو في الجزائر وبقية الدول العربية.
3. تمتع المجتمع بالإرادة الحرة والقرار المستقل وذلك من منطلق أنه لا سيادة أو سلطة لفرد أو جماعة قليلة على الشعب، وضرورة الحفاظ على الحقوق الشخصية والحريات العامة لجميع أفراد الشعب^{lxxxviii}.
4. إقامة نظام مؤسسي يقوم بإشراك جميع ما يسمى بالمراجع السياسية المساهمة في بلورة وتحديد المصالح العامة حسب مفهوم "الاعتماد المتبادل"^{lxxxix}.
5. ضرورة وجود مسار معين من التحديث ومستوى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
6. استقلالية المجتمع المدني والنخبة، وقدراته لتعبئة رأس المال الاجتماعي وزيادة الثقة بين الأفراد، وأهمية تواجها في أي مسار أو عملية لترسيخ الديمقراطية وترسيخها^{xc}.
7. إن بروز مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة في جنوب إفريقيا ومطالبهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المطالبة بمشاريع متعلقة بالرعاية الصحية المجتمعية والحق في تعميم التعليم الشعبي المجاني لكل أفراد المجتمع بمختلف أعراقه على حد سواء، هي محاولة منها للضغط على النظام لإقامة وتلبية الاحتياجات الأساسية المحلية، ففي كثير من الأحيان كانت تلك الحركات الجديدة منظمة تنظيما يتعارض مع جهاز الدولة ومع السياسات الحزبية التقليدية، ولذلك لا بد من إنخراطهم النشط كأفضل سبيل في الأحزاب السياسية لتأييد الديمقراطية الوليدة^{xcj}.
8. اعتماد آلية الفحص، حيث يعني ذلك فحص الموظفين من خلال عملية مراجعة دقيقة للخلفية اعتمادا على مصادر عديدة لتحديد ما إذا كان مسؤول بعينه متورطا في انتهاكات الماضي، وعلاوة على ذلك فإن الفحص ينزع إلى وضع إجراءات تتضمن أن يكون الطرف الخاضع للتحري على علم بالإدعاءات وأن تعطى له الفرصة للرد عليها، وباعتبار عملية الفحص من آليات العدالة الانتقالية، فالفحص يساعد مثلا في تقليص احتمالات وقوع انتهاكات جديدة أو استمرارها، وتعزيز ثقة الشعب في مؤسسات الدولة، والإسهام في إزاحة الحواجز أمام المتابعات القضائية، ولهذا يمكن أن ينظر إلى الفحص والتطهير على أنهما بمثابة جسور بين النظام القديم والمؤسسات الجديدة، التي تتميز بشفافيتها وقابليتها للمحاسبة^{xcii}.

9. ضرورة اعتماد أجندات سواء في جنوب إفريقيا أو غيرها من الدول والتي تمر العدالة الانتقالية فيها بتحديات مختلفة، كالفقر وأزمة السكن والبطالة والعجز الديمقراطي والانحرافات الاجتماعية، ضمن أجندة وطنية تكون مهمتها تحديد تهديدات الأمن الإنساني واقتراح أجندة شاملة تهدف إلى تحقيقه بما يتفق مع المصالحة في مفهومها مع الأمن الإنساني، على اعتبار أنها دعوة لإعادة تأسيس الدولة على أسس أخلاقية، وتعديل بنود العقد الاجتماعي على أسس الشرعية الإنسانية^{xciii}.

10. تجنيد مؤسسات المجتمع لدعم المسار، فنجاح المصالحة يكون بتجنيد كل مؤسسات المجتمع لدعم المسار، وشمل ذلك المؤسسات السياسية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية والتربوية، إذ تقر الكنائس في جنوب إفريقيا بأنها كانت ضمن بنية نظام الأبارتايد العنصري، وتعترف بأن مسار المصالحة يجب أن يشملها لتحقيق الحالة المرجوة، كما تدعو إلى تغيير بنية الكنائس التي لا زالت تحكمها قواعد التمييز العنصري^{xciv}.

11. اعتماد المساءلة: من خلال التزام من في يدهم السلطة بتحمل تبعات أفعالهم، فهي تصف الحقوق والمسؤوليات الموجودة بين الناس، والمؤسسات وتشمل الحكومات والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة والتي لها أثر على حياتهم، ففي النظم الديمقراطية تساعد علاقات المساءلة على ضمان تمسك صانعي القرار بالمعايير والقواعد والأهداف المتفق عليها علناً، ومن هذا المنظور نجد أن للمساءلة غرضاً سياسياً هو التحقق من إساءة استخدام صلاحيات السلطة التنفيذية السياسية وحتى الأمنية، وغرضاً تشغيلياً هو ضمان فعالية أداء الحكومات، وعليه فالمساءلة تعتبر مطلباً جوهرياً ليس فقط في المؤسسات الحكومية تجاه المواطنين والمتأثرين بقراراتها، بل ولمؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني أيضاً من أجل ترسيخ قيم العدالة الانتقالية.

الخاتمة:

إن التغيرات السياسية الضرورية لنجاح عمل لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا، كانت متوفرة أصلاً قبل بداية نشاطها، حيث أن سياسة المصالحة وجدت الطريق المعبود لنجاحها بفضل الإصلاحات الجريئة التي سبقتها، وهو ما جعل تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا ذات خصوصية حيث تداخلت فيها عوامل كاريزمية فريدة من نوعها، وقد جاءت في سياقات معينة وخاصة اختلفت وتميزت بها عن باقي التجارب الدولية الأخرى، من الصعب إنتاجها في مكان آخر رغم أن كل التجارب التي تلت استلهمت منها، والتي أدت إلى تعزيز مسار الانفتاح السياسي وانتصار ديمقراطية الأغلبية والاعتراف بالمواطنة غير العنصرية، ورغم ذلك هناك تحديات تقف أمام تجربة العدالة الانتقالية في هذا البلد جعلت من دواعي القلق

إعادة النظر في مآلات هذه التجربة الناجحة إلى حد بعيد، وانطلاقاً من الإشكالية المطروحة لهذه الدراسة حول مدى فاعلية وتأثير تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا في خلق وإحداث إصلاح وترتيبات في المؤسسات الدستورية والثقافية والاقتصادية لتحقيق الإصلاح السياسي وإقامة العدالة الانتقالية؛ فإنه قد وصلنا من خلال عرضنا للموضوع إلى تأكيد صحة الفرضية الرئيسية، على أنه كان لعمل وإنجازات لجان الحقيقة والمصالحة دور كبير في إنجاح تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا، نتيجة لدور الوسطاء المحليين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني المحلي والإقليمي في الدفع نحو إقامة نظام العدالة الانتقالية رغم بعض الانتكاسات والشوائب التي صاحبتهما، وما هو خلق التساؤل حول تحقيق متطلبات إقامة نظام العدالة الانتقالية اللازمة في جنوب إفريقيا، وكيفية الاستفادة منها في وقتنا الراهن خاصة في الدول العربية التي شهدت حراكاً شعبياً وثورات أدت إلى إسقاط الأنظمة السابقة كمثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، خاصة في ما يخص أعمال القتل والتزريب وانتهاكات حقوق الإنسان أيام الأنظمة السابقة، وكذا القضايا الخاصة بقوانين العزل ضد كل من كان موظفاً أو متبوءاً منصباً في النظام السابق والحيلولة دون مشاركتهم في بناء الدولة والنظام الجديد على نحو قد يولد حقداً بين كل طرف، وهو يجعل من المؤكد اعتماد قانون للمصالحة ولجان للحقيقة من أجل إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي

الهوامش:

- 1 - رضوان زيادة، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي"، ص. 1، متاح للتحميل عن الرابط التالي:
<http://sl4c.org/ar/wp-content/uploads/2016/03/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf>
- 2 - محمد كريم جبار الخاقاني، "تجربة العدالة الانتقالية في العراق"، مجلة اتجاهات سياسية، ع. 1، (ديسمبر 2017)، ص. 116.
- 3 - زيادة، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي"، مرجع سابق، ص. 2.
- 4 - هوارى قادة، "العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، ع. 22، (سبتمبر 2017)، ص. 27.

- 5 - دراسة تحليلية تركز على العنف الإنساني والجنسي في سياق العدالة الانتقالية، التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير رقم GE.14-06832، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والعشرون، (30 جوان 2014)، ص. 4.
- 6 - قادة، مرجع سابق، ص. 27.
- 7 - أحمد شوقي بنيوب، "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب"، ورقة عمل مقدمة أثناء الحلقة النقاشية التي عقدت في مقر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (8 ماي 2013)، ص. 130.
- 8 - محمد الأرنؤوط، "العدالة الانتقالية: لماذا تتجح في مكان وتقتل في آخر"، (2019/01/11)، نقلا عن الرابط التالي:
<https://www.alaraby.co.uk/diffah/books/2018/2/7/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A2%D8%AE%D8%B1->
- 9 - مارك فريمان، دليل للبرلمانيين رقم 10 - 2005، إنجاح المصالحة: دور البرلمانات، الإتحاد البرلماني الدولي، 2005، ص. 5.
- 10 - نفس المرجع، ص. 6.
- 11 - زيادة، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي"، مرجع سابق، ص. 16 - 17.
- 12 - حسين مرزود، "تأثير الربيع العربي على مسارات الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية بين تحديات الانتقال الديمقراطي وعملية الاحتواء"، أعمال الملتقى الوطني السابع المنظم من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، أيام 23 و 24 أفريل 2014، الجزائر، ص. 85.
- 13 - مرزود، "تأثير الربيع العربي على مسارات الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية بين تحديات الانتقال الديمقراطي وعملية الاحتواء"، مرجع سابق، ص. 85.
- 14 - نفس المرجع، ص. 85.
- 15 - نفس المرجع، ص. 86.
- 16 - نفس المرجع، ص. 90.
- 17 - مرزود، "تأثير الربيع العربي على مسارات الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية بين تحديات الانتقال الديمقراطي وعملية الاحتواء"، مرجع سابق، ص. 90.
- xviii - السعيد ملاح، "عتبات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 5، (جوان 2013)، ص. 203.
- 19 - نفس المرجع، ص. 203.
- 20 - نفس المرجع، ص. 203 - 204.
- 21 - غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، (ترجمة: عفاف البطاينة)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2015)، ص. 70 - 71.

- 22 - محمد عاشور مهدي، "الديمقراطية في إفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع. 1، (2009)، ص. 80.
- 23 - حسين مرزود، "مقاربات الانتقال الديمقراطي وتعثرات تجارب التغيير السياسي في الدول العربية"، مجلة فكر ومجتمع، ع. 18، (أكتوبر 2013)، ص. 186.
- 24 - إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الرابع"، سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (28 فيفري 2016)، ص. 2 - 3.
- 25 - مرزود، مقاربات الانتقال الديمقراطي وتعثرات تجارب التغيير السياسي في الدول العربية"، مرجع سابق، ص. 186.
- 26 - أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الرابع"، مرجع سابق، ص. 3.
- 27 - غيورغ سورنسن، مرجع سابق، ص. 34.
- 28 - نفس المرجع، ص. 35.
- 29 - محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص. 81.
- 30 - نفس المرجع، ص. 81.
- 31 - ياسر الغياوي، "تجربة جمهورية جنوب إفريقيا في العدالة الانتقالية"، (2018/11/10)، نقلا عن الرابط التالي:
<https://www.noonpost.com/content/870>
- 32 - عاشور، مرجع سابق، ص. 84.
- 33 - عبد العزيز النويضي، "إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا"، (2019/01/04)، نقلا عن مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي:
<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html>
- 34 - عاشور، مرجع سابق، ص. 85 - 86.
- 35 - Hugo van der Merwe and Guy Lamb, **Transitional Justice and DDR: The Case of South Africa**, International Center for Transitional Justice, June 2009, p.7.
- 36 - مسألة جنوب إفريقيا، مرجع ممارسات مجلس الأمن، الأمم المتحدة، ملحق 1993 - 1995، المجلد الأول، الفصل الثامن: النظر في المسائل المرجحة ضمن نطاق مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، ص. 243.
- 37 - النويضي، مرجع سابق.
- 38 - عاشور، مرجع سابق، ص. 91.
- 39 - نفس المرجع، ص. 93.
- 40 - عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني وأفق الأمن الإنساني، (الجزائر: دار التنوير، 2013)، ص. 84.
- 41 - نفس المرجع، ص. 84 - 85.
- 42 - نفس المرجع، ص. 86.
- 43 - "لجنة الحقيقة والمصالحة: جنوب إفريقيا"، (2018/09/29)، مقلا عن الرابط التالي:

[https://www.marefa.org/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9_\(%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7\)](https://www.marefa.org/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9_(%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7))

- 44 - النويضي، مرجع سابق.
- 45 - نفس المرجع.
- 46 - "لجنة الحقيقة والمصالحة: جنوب إفريقيا"، مرجع سابق.
- 47 - نفس المرجع.
- 48 - عاشور، مرجع سابق، ص. 96.
- 49 - بنيوب، مرجع سابق، ص. 148.
- 50 - "لجنة الحقيقة والمصالحة: جنوب إفريقيا"، مرجع سابق.
- 51 - منصور، مرجع سابق، ص. 179.
- 52 - نفس المرجع، ص ص. 188 - 189.
- 53 - نفس المرجع، ص. 181.
- 54 - الخاقاني، مرجع سابق، ص ص. 116 - 118.
- 55 - فوزي منصور، "العدالة الانتقالية في دول ما بعد الثورات الشعبية"، (2019/01/10)، نقلا عن الرابط التالي:
<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/252880.html>
- 56 - روزاليند شو، "إعادة النظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة: دروس من سيراليون"، تقرير خاص رقم 130، (فيفري 2005)، معهد السلام الأمريكي، ص. 11.
- 57 - نفس المرجع، ص. 12.
- 58 - منصور، مرجع سابق، ص. 85.
- 59 - رونالد ستايل ومارك فريمان، حدود العقاب: العدالة الانتقالية والتطرف العنيف، ماي 2018، معهد العمليات الإنتقالية المتكاملة، ص ص. 13 - 14.
- 60 - الغرابوي، مرجع سابق.
- 61 - نفس المرجع.
- 62 - عاشور، مرجع سابق، ص. 91.
- 63 - نفس المرجع، ص. 91.
- 64 - نفس المرجع، ص ص. 96 - 97.
- lxv - Van der Merwe and Lamb, **Op.cit**, p. 22.
- 66 - خلود خالد، العدالة الانتقالية في مصر: الإشكاليات والحلول المقترحة، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ص. 7.
- 67 - نفس المرجع، ص. 8.

68 - دراسة تحليلية تركز على العنف الإنساني والجنسي في سياق العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص. 15.

69 - نفس المرجع، ص. 22.

70 - عاشور، مرجع سابق، ص. 95.

71 - الغريباوي، مرجع سابق.

72 - عاشور، مرجع سابق، ص. 99.

*"دانكورت روستو Dankwart Rustow (1924 - 1996): باحث ومفكر سياسي بارز في أبحاث الديمقراطية أو الديمقراطية، وقد كان أستاذا للعلوم السياسية وعلم الاجتماع، مركزا في أبحاثه على قضايا التحولات الديمقراطية، وذلك من خلال أهم مقالاته المنشورة عام 1970 بعنوان "التحولات إلى الديمقراطية: نحو نموذج ديناميكي Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model"، وقد انفصل "روستو" عن المدارس الفكرية السائدة حول: كيف أصبحت البلدان ديمقراطية؟ كما عارض التركيز الشديد على الشروط المسبقة الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للديمقراطية، وجادل بأن الوحدة الوطنية هي الشرط المسبق الضروري للديمقراطية.

*"روبرت دال Robert A Dahl (1915 - 2014): عالم سياسة أمريكي، كان أستاذا فخريا للعلوم السياسية في جامعة "ييل" والرئيس السابق لجمعية علوم العلوم الأمريكية، في ستينيات القرن العشرين أصبح "روبرت دال" مثيرا للجدل حول طبيعة السياسة في الولايات المتحدة، من خلال انتقاد النظريات الماركسية والنخبوية التي يوجها بين الخلط بين السيطرة المحتملة والسيطرة الفعالة، ففي عمله الرئيسي المنشور عام 1961 (من يحكم؟)، يدرس الهياكل الرسمية وغير الرسمية للسلطة في مدينة نيو هافن (كونيتيكت)، كما تطور تفكير "روبرت دال" بمرور الوقت، فمنذ سبعينيات القرن العشرين، أعطى أهمية أكبر للمشاركة السياسية والديمقراطية التداولية، وفي كتابه "الديمقراطية ونقادها" لعام 1989، يقدم نظرية جديدة عن ديمقراطيته المتعددة، وفي السنوات الأخيرة، اتخذ عمل "روبرت دال" نغمة أكثر تشاؤمية المتعلقة بالديمقراطيو والدستور الأمريكي والذي أصدره في دراسة له عام 2002.

73 - سورنسن، مرجع سابق، ص. 25 - 27.

74 - الغريباوي، مرجع سابق.

75 - Van der Merwe and Guy Lamb, **Op.cit**, p.8

76 - منصوري، مرجع سابق، ص. 187.

*"منجم "ماريكانا": هو منجم للبلاطين في جنوب إفريقيا، وقد شهد إضرابا في شهر أوت 2012، بسبب مقتل أحد النقابيين بالمنجم، وهو موظف في مجموعة لومين البريطانية، كما أصيب آخر برصاص مسلحين، حيث شهد المنجم إضرابا طويلا، كما أوضحت النقابة والمنسق الإقليمي للنقابة الوطنية للمناجم في الإقليم "ماسي سيثيثي"، بقوله "قتل أحدهما وهو المسؤول عن الآبار، وأصيب الآخر ونقل إلى المستشفى"، وقد حصلت الجريمة بعد أقل من أسبوع على نداء وجهه رئيس جنوب إفريقيا "جاكوب زوما" لتجنب إندلاع أزمة اجتماعية جديدة وخصوصا في قطاع المناجم، المصدر الأول لعائدات التصدير، في الوقت الذي يشهد فيه الإقتصاد الوطني الجنوب الإفريقي تباطؤا مقلقا.

77 - "لجنة الحقيقة والمصالحة: جنوب إفريقيا"، مرجع سابق.

*انتفاضة طلاب "سويتو" سنة 1976: في عام 1976 افتتح الطلاب السود في جنوب إفريقيا حقبة جديدة من مقاومة نظام الأبارتهايد العنصري العرقي حين نهضوا متظاهرين ضد الإضطهاد في المدارس، حيث تجمع حوالي 12000 طالب وطالبة في 16/06/1976، في شوارع "سويتو" المقسمة عنصرياً للتظاهر ضد تعليمهم باللغة الأفريانية، وهي لغة الأقلية البيضاء الحاكمة، وحين توجه المتظاهرون نحو مدرج رياضي قريب لعقد إجتماع جماهيري، حاولت الشرطة إيقافهم بالغاز المسيل للدموع وبإستخدام الكلاب، وحين لم ينفع ذلك، أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين، فقتلت 23 شخصا على الأقل.

*"حركة # يجب إسقاط الرسوم" (#FeesMustFall): هي حركة طلابية بدأت خلال سنة 2015 واستمرت حتى عام 2016، وقد تمحورت مطالب الحركة حول التمتع بتعليم مجاني عالي الجودة، وتغيير مؤسسات التعليم العالي وإنهاء استعمار مؤسسات التعليم العالي، وقد امتدت هذه الحركة إلى جميع الجامعات العمومية، والتي تميزت بالتحالف الفريد بين الطلاب وعمال الجامعات المتعهدين العاملين بنظام المناولة.

*الأمة القزحية: فكرة "أمة قوس قزح أو الأمة القُزجِيَّة" صاغها أحد رموز النضال الجنوبي الإفريقي ضد العنصرية القس "ديسموند توتو Desmond Tutu"، وتعني أمة متعددة الأعراق والألوان.

78 – Hlengiwe Ndllovu, "The Fallacy of Democracy in Post-1994 South Africa", **Global Dialogue**, Volume 8, Issue 3, (December 2018), p. 15.

79 – **Ibid**, p. 15.

80 – **Ibid**, p. 15.

81 – **Ibid**, p. 16.

82 – Nevin T. Aiken, "The distributive dimension in transitional justice: reassessing the South African Truth and Reconciliation Commission's ability to advance interracial reconciliation in South Africa", **Journal of Contemporary African Studies**, (08 Aug 2016), p. 190.

83 – Ndllovu, **Op.cit**, p. 16.

84 – **Ibid**, p. 16.

85 – لورين ويسونجا، "هيمنة العنصرية: غلبة التوجهات الإثنية على خيارات الناخبين في جنوب إفريقيا"، **مجلة اتجاهات الأحداث**، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. ص. 90 – 91.

86 – شو، **مرجع سابق**، ص. 11.

87 – نور الدين حاروش، "المجتمع المدني والدمقرطة.. أي دور؟"، **مجلة أكاديميا**، ع. 1، (جانفي 2013)، ص. 152.

88 – **نفس المرجع**، ص. 152.

89 – علي بن طاهر، "التحدي الديمقراطي ومستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في منطقة المغرب العربي"، **مجلة أكاديميا**، ع. 1، (جانفي 2013)، ص. 120.

90 – هشام عبد الكريم وخيرة بن عبد العزيز، "دور المجتمع المدني في استدامة الديمقراطية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 5، (جويلية 2013)، ص. 71.

91 – سورنسن، **مرجع سابق**، ص. 117.

92 - رضوان زيادة، العدالة الانتقالية كمدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية، المركز السوري للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2011، لمزيد من الإطلاع أنظر الرابط التالي:

http://www.scpss.org/libspaw/uploads/files/Arabic%20Content/Reports/12-18-2011_SCPSS_Transitional_Justice.pdf

93 - منصوري، مرجع سابق، ص ص. 277 - 279.

94 - نفس المرجع، ص. 104.

قائمة المراجع:

1. باللغة العربية:

1- الأرنؤوط، محمد، "العدالة الانتقالية: لماذا تتجح في مكان وتفشل في آخر"، (2019/01/11)، نقلا عن الرابط التالي:
<https://www.alaraby.co.uk/diffah/books/2018/2/7/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A2%D8%AE%D8%B1->

2 - الخاقاني، محمد كريم جبار، "تجربة العدالة الانتقالية في العراق"، مجلة اتجاهات سياسية، ع. 1، (ديسمبر 2017).

3 - الغرياي، ياسر، "تجربة جمهورية جنوب إفريقيا في العدالة الانتقالية"، (2018/11/10)، نقلا عن الرابط التالي:

<https://www.noonpost.com/content/870>

4 - النويضي، عبد العزيز، "إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا"، (2019/01/04)، نقلا عن مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي :

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html>

5 - أحمد، إيمان، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الرابع"، سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (28 فيفري 2016).

6 - بن طاهر، علي، "التحدي الديمقراطي ومستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في منطقة المغرب العربي"، مجلة أكاديميا، ع. 1، (جانفي 2013).

7 - بنيوب، أحمد شوقي، "العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب"، ورقة عمل مقدمة أثناء الحلقة النقاشية التي عقدت في مقر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (8 ماي 2013).

8 - حاروش، نور الدين، "المجتمع المدني والدمقرطة.. أي دور؟"، مجلة أكاديميا، ع. 1، (جانفي 2013).

9 - خالد، خلود، العدالة الانتقالية في مصر: الإشكاليات والحلول المقترحة، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة.

10 - زيادة، رضوان، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي"، ص. 1، متاح للتحميل عن الرابط التالي:

<http://sl4c.org/ar/wp-content/uploads/2016/03/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9->

[%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf](#)

11 - زيادة، رضوان، العدالة الانتقالية كمدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية، المركز السوري للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2011، لمزيد من الإطلاع أنظر الرابط التالي:

http://www.scpss.org/libspaw/uploads/files/Arabic%20Content/Reports/12-18-2011_SCPSS_Transitional_Justice.pdf

12 - ستايل، رونالد ستايل وفريمان، مارك، **حدود العقاب: العدالة الانتقالية والتطرف العنيف**، ماي 2018، معهد العمليات الإنتقالية المتكاملة.

13 - سورنسن، غيورغ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيروتات والمأمول في عالم متغير**، (ترجمة: عفاف البطاينة)، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2015).

14 - شو، روزاليند، "إعادة النظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة: دروس من سيراليون"، **تقرير خاص رقم 130**، (فيفري 2005)، معهد السلام الأمريكي.

15 - فريمان، مارك، **دليل للبرلمانيين رقم 10 - 2005**، **إنجاح المصالحة: دور البرلمانات، الإتحاد البرلماني الدولي**، 2005.

16 - قادة، هوارى، "العدالة الانتقالية... الوجه الآخر للعدالة"، **مجلة جيل حقوق الإنسان**، ع. 22، (سبتمبر 2017).

17 - عبد الكريم، هشام وبن عبد العزيز، خيرة، "دور المجتمع المدني في استدامة الديمقراطية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 5، (جويلية 2013).

18 - مرزود، حسين مرزود، "مقاربات الانتقال الديمقراطي وتعثرات تجارب التغير السياسي في الدول العربية"، **مجلة فكر ومجتمع**، ع. 18، (أكتوبر 2013).

19 - مرزود، حسين، "تأثير الربيع العربي على مسارات الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية بين تحديات الانتقال الديمقراطي وعملية الاحتواء"، أعمال الملتقى الوطني السابع المنظم من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، أيام 23 و 24 أبريل 2014، الجزائر.

20 - ملاح، السعيد، "عتبات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 5، (جوان 2013).

21 - عاشور، محمد مهدي، "الديمقراطية في إفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب إفريقيا"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع. 1، (2009).

22 - منصورى، عبد النور، **المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني وأفق الأمنى الإنسانى**، (الجزائر: دار التنوير، 2013).

23 - منصور، فوزي، "العدالة الانتقالية في دول ما بعد الثورات الشعبية"، (2019/01/10)، نقلا عن الرابط التالي:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/252880.html>

24 - ويسونجا، لورين، "هيمنة العنصرية: غلبة التوجهات الإثنية على خيارات الناخبين في جنوب إفريقيا"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).

25 - دراسة تحليلية تركز على العنف الإنساني والجنسي في سياق العدالة الانتقالية، التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير رقم GE.14-06832، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والعشرون، (30 جوان 2014).

26 - مسألة جنوب إفريقيا، مرجع ممارسات مجلس الأمن، مالمم المتحدة، ملحق 1993 - 1995، المجلد الأول، الفصل الثامن: النظر في المسائل المرجحة ضمن نطاق مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، ص. 243.

27 - "لجنة الحقيقة والمصالحة: جنوب إفريقيا"، (2018/09/29)، مقلا عن الرابط التالي:

[https://www.marefa.org/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9_\(%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7\)](https://www.marefa.org/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A9_(%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7))

2. باللغة الأجنبية:

28 - Ndlovu, Hlengiwe, "The Fallacy of Democracy in Post-1994 South Africa", **Global Dialogue**, Volume 8, Issue 3, (December 2018).

29 - Nevin T. Aiken, "The distributive dimension in transitional justice: reassessing the South African Truth and Reconciliation Commission's ability to advance interracial reconciliation in South Africa", **Journal of Contemporary African Studies**, (08 Aug 2016).

30 - Van der, Hugo Merwe and Lamb, Guy, **Transitional Justice and DDR: The Case of South Africa**, International Center for Transitional Justice, June 2009.